إصلاح اللفظ
صوره وأساليبه

إعداد دكتور/
إبراهيم علي إسماعيل صبح
مدرس اللغويات
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية
فرع جامعة الأزهر في محافظة بني سويف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أحمدك اللهم على ما علمت، وأشكر لك ما أنعمت، وأستوهبك علمًا نافعًا يُقَرِّبُ إليك، وعملا خالصًا أرجو به النَّجاةَ بين يديك؛ ثم الصلاة على خير الورى سيدنا محمد نبيك وعبدك ورحمتك المهداة إلينا من عندك، وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا، أمَّا بعد:

فلم تكن عناية العرب بالألفاظ، وشغلها بها، وإصلاحها لها، وتهذيبها إياها، ومراعاتها لها بأقلَّ من عنايتها بالمعاني؛ ولا أدلَّ على ذلك من قول ابن جنِّي:«اعلم أنَّه لمَّا كانت الألفاظ للمعاني أزِمَّة، وعليها أدِلَّة، وإليها موصِّلة، وعلى المراد منها محصِّلة، عُنيت العرب بها، فأولتها صدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها»[(١)].

وهي في ذلك محقة؛ ذلك لأنَّ قوةَ اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، قال ابن يعيش:«قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى؛إذ الألفاظ قوالب للمعاني»[(٢)]، وفي الوقت نفسه «العرب كما تعنى بالمعاني فتحققها فكذلك ـ أيضًا ـ تعنى بالألفاظ، فتصلحها»[(٣)]؛ ومما يُبَيِّنُ وجود التَّرابط والانسجام والتلاحم بين اللفظ والمعنى من حيث القوة والضعف، والرفعة والانحطاط... ما جاء في صحيفة بشر بن المعتمر[(٤)] حينما قال: «حق المعنى الشريف اللفظ

---

(١) الخصائص: ١/ ٣١٣.

(٢) شرح المفصل: ٧ / ١٦٢.

(٣) سر صناعة الإعراب: ١ / ٢٦٦.

(٤) هو بشر بن المعتمر الهلالي، البغدادي، فقيه، معتزلي، مناظر، من مصنفاته: تأويل المتشابه، والرد على الجهال، مات سنة عشر ومائتين هـ.
ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٠/ ٢٠٣، ومعجم المؤلفين: ٣ / ٤٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشريف»[١]، وابن منقذ[٢]؛ إذ قال: «إياك وتعقيد المعاني، وتقعير اللفظ وليجعل المعنى الشريف في اللفظ الظريف؛ لئلا يُتْلِف أحدهم الآخر»[٣]،وقال ابن يعيش: «المراد من اللفظ الدلالة على المعنى» [٤].

ولا أدلَّ على أهمية البحث في هذا الميدان من قول ابن جني في نهاية الباب الذي عقده لهذا الشأن: «طريقُ إصلاحِ اللفظِ كثيرٌ واسعٌ فتفطَّن له»[٥]، وقول الشَّاطبي [٦]: «فإنَّ العربَ تراعي أحكام اللفظ، وتحافظ في التقديرات على ما يليق بها»[٧].

وذكر ابن القيم٧٥١هـ: «أَنَّ بَعْضَ الْخُلَفَاءِ سَأَلَ وَلَدَهُ ــ وَفِي يَدِهِ مِسْوَاكٌ ــ مَا جَمْعُ هَذَا؟ قَالَ: مَحَاسِنُك يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَهَذَا مِنْ الْفِرَاسَةِ فِي تَحْسِينِ اللَّفْظِ، وَهُوَ بَابٌ عَظِيمٌ اعْتَنَى بِهِ الأَكَابِرُ وَالْعُلَمَاءُ، وَلَهُ شَوَاهِدُ كَثِيرَةٌ فِي السُّنَّةِ وَهُوَ مِنْ خَاصِّيَّةِ الْعَقْلِ وَالْفِطْنَةِ

فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ خَرَجَ يَعُسُّ الْمَدِينَةَ بِاللَّيْلِ، فَرَأَى نَارًا مُوقَدَةً فِي خِبَاءٍ، فَوَقَفَ وَقَالَ: يَا أَهْلَ الضَّوْءِ، وَكَرِهَ أَنْ يَقُولَ: يَا

---

(١) البيان والتبيين للجاحظ:١/ ١٣٦، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيرواني:١/ ٢١٣، وكتاب الصناعتين:الكتابة والشعر لأبي هلال العسكري:/١٠١.

(٢) أسامة بن مرشد بن علي مقلد بن نصر بن منقذ بن محمد الكناني، يكنى أبو المظفر، ويلقب بمؤيد الدولة مجد الدين، مات سنة أربع وثمانين وخمسمائة هـ.
ينظر: سير أعلام النبلاء: ٢١/ ١٧٢، ومعجم الأدباء لياقوت:/ ٥٧١، ٥٧٢، وشذرات الذهب: ٤/ ٢٧٩.

(٣) البديع في نقد الشعر لأبي المظفر الكناني:/ ٢٩٥.

(٤) شرح المفصل: ١ /١٢٥.

(٥) الخصائص: ١/ ٣٢٢.

(٦) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، أصولي، حافظ، من أهل غرناطة، من أئمة المالكية، له: الموافقات، والمقاصد الشافية، توفي سنة تسعين وسبعمائة هـ.
ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٤٢٧، والدرر الكامنة: ١ / ٦٠.

(٧) المقاصد الشافية:٣ / ٥٠٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أَهْلَ النَّارِ،وَسَأَلَ رَجُلا عَنْ شَيْءٍ: هَلْ كَانَ ؟ قَالَ: لا أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَك، فَقَالَ:" قَدْ عُلِّمْتُمْ فَلَمْ تَتَعَلَّمُوا، هَلا قُلْت: لا، وَأَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَك؟ [١].

وقد كان من وجه العناية، ومظهر الاهتمام بهذا الباب لدى علماء العربية أنَّ ابن جني عقد له بابا أسماه (بابٌ: في إصلاح اللفظ)[٢]، واستقرى ابن هشام مسائله في تذكرته قائلا:«هذا باب ما فعلوه بمجرد إصلاح اللفظ في مسائل:

أحدها:قولهم: (لهنَّك قائم)؛ لأنهم لو قالوا: (لأنك) لكان رجوعًا إلى ما فرُّوا منه، لكنَّهم لما أرادوا الرجوع إلى الأصل أبدلوا الهمزة هاء؛ لإصلاح اللفظ، هذا قول المحققين، وقال أبوعبيد فيما حكى عنه صاحب الصحاح: أنَّ الأصل(لله أنك)، فحذفت إحدى اللامين وألف (الله) وهمزة (أنك).

الثانية:زيادة (الباء) في فاعل(أحسن) ونحوه؛لئلا يكون نظير فاعل فعل أمر بغير اللام.

الثالثة:تأخير الفاء في (أمَّا زيدٌ فَمُنْطَلِقٌ)، مع أنَّ حقها أن تكون في أول الجواب، إلا أنَّهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه.

الرابعة:اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بـ(كَانَ) الزائدة في قوله:

وجيران لنا كانوا كرام[٣]،على تقرير ابن جني.

الخامسة:تقديم المعمول في (زيدًا فَاضْرِبْ) على ما قيل:إنَّ (الفَاء) عاطفة جملة على جملة، وإن الأصل: تنبه فاضرب زيدًا.

---

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية:/ ٦١، ٦٢.

(٢) الخصائص:١/ ٣١٣.

(٣) بيت من الوافر، للفرزدق.

الشاهد قوله: (كانوا)؛ إذ اتصل الضمير المؤكد للجار والمجرور بـ (كان) الزائدة على تقرير ابن جني

ينظر: الديوان:/٨٣٥، والكتاب:٢/ ١٥٣، والمقتضب: ٤/ ١١٦، وتعليق الفرائد:٣/ ٢٢٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السادسة: زيادة اللام في (لا أبَا لَكَ) على الصحيح؛ لئلا تدخل (لا) على معرفة.

السابعة: تأكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه، نحو:﴿اسكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾ (١)

الثامنة: تأكيد المجرور في (مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٍ) على ما حكاه ابن إياز في شرح الفصول (٢).

التاسعة: إدخالهم الفصل في نحو:(زَيْدٌ هُوَ العَالِمُ).

العاشرة: الفصل بين (أن) والفعل في نحو:﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾(٣)؛ لئلا يليها الفعل في اللفظ» (٤).

ولم يكتف ابن هشام بذلك، بل نبَّه على إصلاح اللفظ في مواطن عدة من مؤلفاته رحمه الله تعالى (٥).

ومع إجلال البحث هذا الاستقراء الذي انتهى إليه ابن هشام في تذكرته، والذي أفَاد منه البحث أيما إفادة ــ ولا سيَّما في الطور الأول من جمع المادة العلميَّة ــ إلا أنَّ هناك الكثير من المسائل التي وضع البحث يده عليها أمكن إضافتها إلى جملة ما خلَّفه ابن هشام.

وأمَّا عناية الإمام السيوطي بذلك فلم تكن مقصورة على الباب الذي عقده بعنوان: (إصلاح اللفظ)(٦)، بل كانت له إشارات عديدة حاول خلالها لمَّ الشتات، وجمع المبعثر، وضم المتفرق، ووصل ما انقطع.

---

(١) سورة البقرة، من الآية:/٣٥.

(٢) ينظر: المحصول:٢/ ٦٨٥.

(٣) سورة المزمل، من الآية: / ٢٠.

(٤) الأشباه والنظائر: ١/ ٨٠، ٨١

(٥) ينظر: المغني: ١/ ٢٨٧، وشرح قطر الندى:/ ٤٥٤.

(٦) الأشباه والنظائر: ١/ ٧٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كانت هناك مسائل أخرى تتعلق بهذا الباب نصَّ عليها ابن عصفور[١]،وأشار إليها ابن يعيش[٢]، وأحاط بها أبو حيان علمًا[٣]، وذكرها تلميذه المرادي (٤)، وعلق عليها الشاطبي[٥]، وحدَّث به الحافظ ابن حجر[٦]، وأثبتها الشيخ خالد الأزهري[٧].

ويزيد الأمر أهمية أنهم فزعوا إليه في مواطن الاحتجاج، وأوجه التَّعليل، وطرق التَّرجيح، وجعلوه دليلا يركن إليه، ويعول عليه في مسائل كثيرة هي لحمة هذا البحث وسداه، والذي جاءت محاوره في مبحثين:

أولهما:(موقف النَّحويين من قضية إصلاح اللفظ).

وثانيهما: (صور الإصلاح)، والتي كان من بينها:

- الإصلاح بالتأكيد.
- الإصلاح بالزيادة.
- الإصلاح بالعدول.
- الإصلاح بالتقديم.
- الإصلاح بالوصلة.
- الإصلاح بالتسكين.
- الإصلاح بالإدغام.
- الإصلاح بالحذف.

---

(١) ينظر: شرح الجمل: ٢/ ٢٧٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٨٦، ٨٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط:١/ ١٧٦.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:/ ١٣٠٥، والجنى الداني:/٥٢٢، ٥٢٣.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ٢/ ١٩٩، ٣١٣.

(٦) ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري:١١/ ٣٥٨.

(٧) ينظر: التصريح:١/ ٦٢٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الإصلاح بالوصف.
- الإصلاح بالتأخير.
- الإصلاح بالإبدال.
- الإصلاح بالفصل.
- الإصلاح بترك الفصل.
- الإصلاح بالتعويض.
- الإصلاح بالتخفيف.
- الإصلاح بالاعتراض.
- الإصلاح بالاعتماد.
- صور أخرى، وفي كل صورة من هذه الصور أمثلة وشواهد تكشف عنه، وتوضح الغرض منه.

وخاتمة ذكرت فيها أهم ما انتهى إليه هذا البحث من نتائج، وثبت المصادر والمراجع وبعد:

فلا أدعي فيما كتبت الكمال، معاذ الله، فإنَّ الكمال لله سبحانه وتعالى وحده، بيد أنَّ الذي يمكنني قوله: أنني أخلصت النية، وبذلت كل جهدي لتوخي الصَّواب، وتوقي الخطأ، فإن كنت وفقت فذلك من فضل الله تعالى، وإن كانت الأخرى فمن نفسي التي بين جنبي، أعوذ بالله من شرها، وأستغفره وأتوب إليه إنَّه هو الغفور الرحيم؛ لأن هذا العلم دين، وصلى الله وسلم وبارك على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرًا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إعداد الدكتور

إبراهيم علي إسماعيل صبح

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فرع جامعة الأزهر في محافظة بني سويف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول

موقف النحويين من قضية إصلاح اللفظ

وقع هذا المبحث في مطلبين:

الأول: موقف سيبويه من قضية إصلاح اللفظ، واختلاف النُّحويين في فهم كلامه .

والثَّاني: موقف النحويين من قضية إصلاح اللفظ.

- أولا: موقف سيبويه من قضية إصلاح اللفظ، واختلاف النحويين في فهم كلامه.

على مكث ومهل حاولت العثور على مصطلح (إصلاح اللفظ) في كتاب سيبويه على النحو الذي تردد ذكره على لسان ابن جني ومن معه، لكني لم أوفق؛ لذا ذكر الشاطبي أنَّ من قواعد سيبويه الاعتبار بالمعنى حتى ولو ضعف حكم اللفظ، بل إنَّه قد يهمل جانب اللفظ من أجل المحافظة على المعنى، ورأى أنَّ ذلك مذهب المحققين.

ذكر ذلك حينما أخذ يوازن بين مذهب الزجاجيِّ القائل برفع ما بعد (مُذ، ومُنْذ) في نحو قولهم: (ما رأيته مذ يومان،وما رأيته منذ يومُ الجمعة) على أنَّه مبتدأ مؤخر، ومذهب الفارسي القائل برفع ما بعد (مذ، ومنذ) على أنَّه خبر لهما، وهو الذي يقتضيه قول ابن مالك على حد ما انتهى إليه الشَّاطبي في فهمه لكلام النَّاظم في الخلاصة، وإن كان في كتبه الأخرى ما يخالف ذلك، ولا عجب فقد كان ابن مالك معروفًا بذلك.

يقول الشاطبيُّ محرِّرًا مذهب النَّاظم في المسألة أولا بقوله: «يبقى النَّظر في إعرابهما ما هو؟ هل هما مبتدآن ما بعدهما خبر لهما؟ وإليه ذهب الفارسيُّ وطائفة، فقولك: (ما رأيته مذ يومان)، تقديره: أمد ذلك يومان، أو هما ظرفان خبران للمرفوع بعدهما؟ والتقدير: بيني وبين لقائه أو رؤيته،أو

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نحو ذلك، وهو رأي الزَّجاجيِّ، أو ظرفانِ ما بعدهما مرفوع بفعل مضمر، فقولك: (ما رأيته مذ يوم الجمعة، أو مذ يومان) في تقدير: مذ كان يوم الجمعة، ومذ كان يومان وهو مذهب الكوفيين، وإليه ذهب المؤلف في غير هذا الكتاب، وليس في نظمه هذا صريحُ نصٍ على اختيار أحد هذه المذاهب إلا ما يستشعر من قوله: (حَيْثُ رفعا) فإنَّه لما أسند رفع ما بعدهما إليهما لم يستقم ذلك إلا على مذهب الفارسي، فإنَّ المبتدأ هو الرافع للخبر عند النَّاظم، وإذا كان كذلك فهو مخالف هنا لما ذهب إليه في غير هذا» (١).

وقد رَجَّحَ ما انتهى إليه النَّاظم معتمدًا على القاعدة التي نسبها إلى سيبويه والتي ذكرتها في صدر المسألة؛إذ قال الشَّاطبيُّ:« يبقى النَّظر بين رأي الناظم ورأي الزَّجَّاجيِّ فيرجح بأنَّه أقوى ــ أعني رأي النَّاظم ــ من جهة المعنى بأنَّك إذا قدَّرت قولك:(ما رأيته مذ يومان): أمد ذلك يومان، وقولك:(ما رأيته منذ يوم الجمعة): ابتداء انقطاعها يوم الجمعة، أو أول ذلك يوم الجمعة كان صحيحًا، وأنت إذا قدَّرت على مذهب الزَّجَّاجيِّ بيني وبين لقائه يوم الجمعة لم يستقم هذا التَّقدير حتى تقول:(وما بعده إلى اليوم)، وهذا حذف كثير، وتكلف في التَّقدير، وهذا وإن كان وقوع الاسم المبتدأ غير متصرف قليلا، كـ (أيمن الله)، و(لعمر الله)، بخلاف وقوعه ظرفًا، فإنَّه كثيرٌ، فلا ضررَ فيه إذا كان اللفظ سائغًا سهل المأخذ والمعنى قويًّا،ومن قاعدة سيبويه الاعتبار بالمعنى، وإن ضَعُفَ حكم اللفظ، وقد يهمل جانب اللفظ محافظة على المعنى، وهو مذهب المحققين» (٢).

وهذا الذي انتهى إليه الشَّاطبيُّ محلٌّ للنَّظر؛ بدليل أنَّ ابن عصفور أنكر على من ادعى على سيبويه أنَّه لم يتعرض لإصلاح اللفظ ؛إذ لو كان

---

(١) المقاصد الشافية:٣/ ٦٧٩.

(٢) المقاصد الشافية:٣/ ٦٨٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في حاجة إليه لنبَّه عليه نصٌّ على ذلك ابن عصفور في سياق إبطاله ـ على ما توصل إليه بحثه ـ دعوى السيرافي في أنَّ العطف على الجملة الصغرى في باب الاشتغال في حاجة إلى ضمير في نحو:(زيدٌ ضَرَبْتُه وعمرًا أكرمته)؛ لأنَّ المعطوف على الخبر خبر فيشترط فيه ما يشترط فيه، وإذا كان الخبر جملة أصبح في حاجة إلى عائد ما لم يكن نفس المبتدأ في المعنى، وكذلك دعوى الزَّجاجيِّ في جواز الإبدال من الضمير في نحو:(مررت به الكريم) رافضًا النَّعت.

يقول ابن عصفور:« اختلف النَّاس في جملة الاشتغال إذا كانت معطوفة على جملة صغرى، فمذهب السيرافيِّ أنَّه لا بدَّ في الجملةِ من ضمير يعود على المبتدأ؛ لأنَّ الجملة الصغرى في موضع خبر المبتدأ، فإذا عطفت عليها جملة الاشتغال كانت شريكتها في كونها خبرًا للمبتدأ؛ لأنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه، فلمَّا كانت شريكتها احتيج فيها إلى رابط؛لأنَّ خبر المبتدأ إذا كان جملة احتيج فيها إلى رابط، فلا يجوز: (زيدٌ ضربتُهُ وعمرًا أكرمتهُ) على أن تقدَّر عمرًا أكرمته، خبرًا عن زيدٍ حتى يكون في الجملة ضمير يعود على زيد يربطه بها، فتقول: (زيدٌ ضربتُه وعمرًا أكرمته بسببهِ، أو من أجلهِ، أو في داره)، وشبه ذلك، وهذا الذي ذهب إليه ليس بشيء؛ لأنَّ القراء قد أجمعوا على نصب ﴿السَّماء﴾ من قوله عزَّ اسمه:﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾[1]، مع أنَّه ليس في رفعها ضمير يعود على النَّجم والشَّجر، فإجماعهم على النَّصب دليل على بطلان (قول) من قال: إنَّ النَّصب في هذا وأمثاله ضعيف،وغيره من أئمة النَّحويين حكوا أنَّ الاختيار في مثل هذا: النَّصب، ولم يشترطوا ضميرًا،فإن احتجَّ عنه بأن قال: إنَّ سيبويه لم يتعرض لإصلاح اللفظ، ونظير هذا قول أبي

---

(١) سورة الرحمن،الآية:/٧

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القاسم: لو قلت: (مررتُ به الكريمِ)، على أن تجعله نعتًا له لم يجز، ولكن إن جعلته بدلاً جاز، وهو لا يجوز أن يكون نعتًا ولا بدلاً فلم يتعرض لإصلاح اللفظ، فيقال له: هذا الذي تزعمه باطلٌ؛ إذ لو كانَ هذا لنبّه عليه سيبويه وغيره من الأئمة في موضع من الاشتغال»[١].

والحق ما ذهب إليه ابنُ عصفور، فقد جوَّزَ سيبويه النَّصب من غير أن ينبِّه على هذا الإصلاح الذي يتمثل، والحالة هذه في النَّص على الرابط وإظهاره أو ترك ذلك، ولو كان في حاجة إليه لنبَّه عليه.

قال سيبويه: «هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة، ويحمل مرةً أخرى على اسم مبنيٍّ على الفعل، أيُّ ذلك فَعَلْتَ جَازَ،فَإِنْ حملته على الاسم الذي بُنِيَ عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ يجوز فيه ما يجوز فيه إذا قلت: (زيد لقيته)، وإن حملته على الذي بني على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله، وذلك قولك: (عمرو لقيته، وزيد كلمته) إن حملت الكلام على الأول،وإن حملته على الآخر قلت: (عمرو لقيته، وزيداً كلمته)، ومثل ذلك قولك: (زيد لقيت أباه وعمراً مررت به) إن حملته على الأب، وإن حملته على الأول رفعت؛ والدليل على أنَّ الرَّفع والنَّصب جائزٌ كلاهما أنَّك تقول: (زيد لقيت أباه وعمراً) إن أردت أنَّك لقيت عمراً والأب، وإن زعمت أنَّك لقيت أبا عمرو ولم تلقه رفعت،ومثل ذلك: (زيد لقيته وعمرو) إن شئت رفعت، وإن شئت قلت: (زيد لقيته وعمراً)»[٢].

والذي ينبغي أن يَتَنَبَّه له ابنُ عصفور في هذا الصدد أنَّ السيرافيَّ بريء من مقالته وأنه لم يشترط رابطًا في الجملة ذات الوجهين؛بدليل قول السيرافي نفسه الذي نسب فيه هذا المذهب للزيادي وجملة من النحويين،

---

(١) شرح الجمل:١/ ٣٦٨،٣٦٧.

(٢) الكتاب:١/ ٩١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واعتذر لسيبويه بأنه لم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة، وأنَّه من جملة من ارتضى قول سيبويه.

يقول السِّيرافيُّ: «قال سيبويه:أنت في (عمرو) بالخيار، إن شئت نصبته، وإن شئت رفعته؛ وذلك أنَّه قد تقدمته جملتان:إحداهما مبنية على اسم، وهي قولك:(زيد لقيته كما هو)، والأخرى قولك: (لقيته)، فإن عطفت على الجملة التي هي: (زيد لقيته كما هو) رفعت (عمرًا)؛ لأنَّ صدر الجملة اسم، وإن عطفته على الجملة التي هي (لقيته) نصبت؛ لأنَّ صدر الجملة فعل، فيصير بمنزلة قولك: (لقيت زيدًا وعمرًا كلمته)، وقد أنكر الزِّياديُّ وغيره من النَّحويين هذا على سيبويه، فقالوا: إذا قلنا: (زيد لقيته وعمرو كلمته) لم يجز حمل(عمرو) على (لقيته)؛ وذلك أنَّ(لقيته) جملة لها موقع، ألا ترى أنَّك تقول:(زيد ملقى، وزيد قائم) فيقع موقعها اسم واحد، وهي خبر لـ(زيد)، وكل شيء إذا عطفت عليها وقع موقعها وصار خبرًا لزيد كما هي خبر له، و(عمرو كلمته) لا يجوز أن يكون خبرًا لزيد، ألا ترى أنَّك تقول:(زيدٌ كلمته) فالهاء تعود على (عمرو)، فإن جعلت في (عمرو كلمته) ما يعود إلى زيد جاز حينئذ ما قال سيبويه من الوجهين جميعًا؛ وذلك قولك: (زيد لقيته وعمرو كلمته عنده)، فتجعل الهاء في عنده عائدة على زيد أو في كلمته وتجعل الأخرى عائدة على عمرو؛ لأنك في هذا الوجه إذا عطفت (عمرو كلمته عنده) على (لقيته) الذي هو خبر (زيد) جاز، وصار خبرا له أيضا، ألا ترى أنَّك تقول: (زيد عمرو كلمته عنده)، فتصير الجملة خبرا لزيد، وأظن سيبويه إنما أراد ذلك؛ إذ جعل في الجملة الثانية ضميرًا يعود إلى زيد، واشتغل بأن أرانا جواز رد الجملة الثانية إلى المبتدأ مرة وإلى المفعول مرة أخرى، ولم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة»[1].

---

(١) شرح الكتاب: ١/٣٩٠، ٣٩١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإن تعجب فعجيب قول السمين الذي لم ينسب هذا المذهب لا إلى السيرافي، ولا إلى الزيادي، بل رأى أن الأجدر به والأحق إنما هو أخص تلاميذ سيبويه: سعيد بن مسعدة الأخفش، نصٌّ على ذلك السمينُ؛ إذ قال ناصرًا مذهب سيبويه ومبطلا ما عداه:«العامة على النصب على الاشتغال؛ مراعاة لعجز الجملة التي يسميها النُحاة ذات وجهين، وفيها دليل سيبويه حيث يجوز النصب وإن لم يكن في جملة الاشتغال ضمير عائد على المبتدأ الذي تضمنته الجملة ذات وجهين،والأخفش يقول:لا بد من ضمير، مثاله: (هند قامت وعمرًا أكرمته لأجلها)، قال: لأنَّك راعيت الخبر وعطفت عليه، والمعطوف على الخبر خبر، فيشترط فيه ما يشترط فيه، ولم يشترط الجمهور ذلك، وهذا دليلهم » [١].

وقال السمين:«قوله:﴿والقَمَر قَدَّرْنَاه﴾[٢] قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو برفعه، والباقون بنصبه[٣]، فالرفع: على الابتداء، والنصب: بإضمار فعل على الاشتغال، والوجهان مستويان؛لتقدم جملة ذات وجهين، وهي قوله:﴿والشَّمْسُ تَجْرِي﴾، فإن راعيت صدرها رفعت؛ لتعطف جملة اسمية على مثلها، وإن راعيت عجزها نصبت؛ لتعطف جملة فعلية على مثلها؛ وبهذه الآية يبطل قول الأخفش: إنَّه لا يجوز النصب في الاسم إلا إذا كان في جملة الاشتغال ضمير يعود على الاسم الذي تضمنته الجملة ذات وجهين، قال:لأنَّ المعطوف على الخبر خبر، فلا بد من ضمير يعود على المبتدأ، فيجوز: (زيد قام وعمرا أكرمته في داره)، ولو لم يقل (في داره) لم يجز؛ ووجه الرد من هذه الآية أن أربعة من السبعة نصبوا، وليس في جملة

---

(١) الدر المصون:١٠ / ١٥٥.

(٢) سورة يس، من الآية:/ ٣٩.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد:/٥٤٠، والنشر:٢/ ٣٥٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاشتغال ضمير يعود على الشمس»[١].

والأولى عندي أنّ عناية سيبويه باللفظ لم تكن بأقل من عنايته بالمعنى، ولا أدلّ على هذا من نص الأعلم الذي يرى فيه أنّ سيبويه قد يكون اتباعه اللفظ أولى؛ إذ قال الأعلم:« ليس الأمر إلا ما قاله سيبويه؛ وذلك أنّ المعنيين إذا تساويا في اللفظ والمعنى كان اتباع اللفظ أولى بالاختيار، ألا ترى أنّ قوله: (مررت بزيد وعمرو) أولى من مررت بزيد وعمرًا» [٢].

ثانيا: موقف النّحويين من قضية إصلاح اللفظ:

الناظر في هذه المسألة يرى تردد ذكر إصلاح اللفظ، وتحسينه على لسان كثير من النّحويين في جملة من القضايا، كان من بينهم: أبو علي الفارسي.

فقد قال السّمينُ الحلبي في معرض حديث عن الفصل بين (لام) الابتداء و(لام) القسم بـ(ما) في قراءة نافع وابن كثير [٣]: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [٤] بتخفيف ﴿إِنْ﴾ و﴿لَمَّا﴾بـ (ما) إصلاحًا للفظ:«اللام الأولى هي، الموطئة للقسم، ولما اجتمع اللامان، واتفقا في اللفظ فصل بينهما بـ(ما)، كما فُصِل بالألف بين النونين في (يَضْرِبْنَانِّ)، وبين الهمزتين في نحو: (آلذكرين)، فظاهرُ هذه العبارة أنّ (مَا) هنا زائدةٌ جيء بها للفصل إصلاحًا للّفظ، وعبارةُ الفارسي مُؤْذِنَةٌ بهذا»[٥].

---

(١) الدر المصون:٩ / ٢٧٠.

(٢) النكت:١/ ٣٢٢.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد:/ ٣٣٩، والإتحاف:/٣٢٦.

(٤) سورة هود، من الآية:/ ١١١.

(٥) الدر المصون: ٦/ ٤٠٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وابن جني[١]، وابـن يعـيش[٢]، وابـن عصـفور[٣]، وأبـو حيـان[٤]، والمرادي[٥]، وابن القيم[٦]، وابن الفخار[٧]، والسمين الحلبي[٨]، وابن هشـام[٩]، والشاطبي[١٠]، و الزركشي[١١]، والحافظ ابن حجـر[١٢]، والسـيوطي[١٣]، والبغدادي[١٤]، والصبان[١٥].

وورود في مصنفاتهم، وجريانه على ألسنتهم.. يدل دلالة قاطعة على اعترافهم به، وقبولهم له.

---

(١) ينظر: الخصائص:١/ ٣١٣ -٣٢٢، وسر صناعة الإعراب:١/ ٢٦٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٨٦ ، ٨٧، ٩٦.

(٣) ينظر: شرح الجمل: ٢/ ٢٧٧.

(٤) ينظر:البحر المحيط ١/ ١٧٦.

(٥) ينظر: الجنى الداني:/٥٢٢، ٥٢٣.

(٦) ينظر: بدائع الفوائد:١ / ١٨٥.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار:١/ ٥٠٧.

(٨) ينظر:الدر المصون:١/٣١٤.

(٩) ينظر: المغني:١/ ٢٨٧.

(١٠) ينظر: المقاصد الشافية: ٢/ ١٩٩، ٣١٣.

(١١) ينظر: البرهان في علوم القرآن:٣ / ٣٨٠.

(١٢) ينظر: فتح الباري: ١١/ ٣٥٨.

(١٣) ينظر: الأشباه والنظائر: ١/ ٧٥ - ٨١.

(١٤) ينظر: خزانة الأدب:٤/ ٣٣٤.

(١٥) ينظر: حاشية الصبان:٢ /١٠٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني
(صور الإصلاح)

يقوم صلب هذا المبحث على عرض صور الإصلاح، ثـمَّ وصـفها وصفًا أمينًا دقيقًا، ثم تحقيقها وتوثيقها وتعليلها، ودراسة محتواهـا دراسـة علميَّة موضوعيَّة، والتي كان منها:

- الإصلاح بالتوكيد:

من صور الإصلاح بالتوكيد:

- تأكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه:

نصَّ على هذه المسألة ابن هشام في تذكرتـه[١]، وقـال أيضًـا:« لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزًا كان أو مستترًا إلا بعد توكيده بضمير منفصل، نحو: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾[٢]»[٣].

وإنَّما حسن توكيد الضمير المرفوع المستتر عند العطف عليـه؛ لأنَّ المعطوف عليه لا يخلو: إمَّا أن يكون مُقَدَّرًا في الفعل، كـ (قام وزيد)، أو ملفوظًا به، نحو:(قمت وزيد)، فإن كان مُقدَّرًا فيه فكأنَّه عطف اسمًا علـى الفعل، وإن كان ملفوظًا به ــ كالتَّاء في: (قمت وزيد) وهي بمنزلة الجـزء من الفعل ــ ثم جاز العطف عليه لكان أيضًا بمنزلة عطف الاسـم علـى الفعل، قال الورَّاقُ: «لأنَّ الفعلَ والفاعل كالشيء الواحـد، وربمـا يسـتتر الضمير الفاعل في الفعل، فلو عطفنا على الضمير من غير توكيد، لصرنا قد عطفنا على بعض الفعل، أو على نفس الفعل، فقبح العطف لهذا المعنى، فإذا أكد الضمير صار التَّوكيد عوضًا من اتصال الضمير بالفعل واختلاطه

---

(١) الأشباه والنظائر: ١/ ٨١.

(٢) سورة الأنبياء، من الآية:/ ٥٤.

(٣) أوضح المسالك:٣ / ٣٩٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

به، فكأنَّا قد عطفنا على ظاهر»[١].

وهذا الإصلاح جارٍ على مذهب من يمنع العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده، أمَّا من يجيز قياسًا على العطف على الضمير المتصل المنصوب، ولما جاء من سماع فغير مطالب بهذا الإصلاح[٢].

ـ تأكيد المجرور في (مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٍ):

تناول هذا الإصلاح ابن هشام في تذكرته[٣]، وكما هو واضح يتعلق بمسألة العطف على الضمير المجرور وفيها ـ كما لا يخفى ـ مذاهب:

منها: ما ذهب إليه الجرميُّ والزياديُّ أنَّه يجب عود الضمير إن لم يؤكد، نحو: (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ)، بخلاف ما إذا أكد، نحو: (مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٍ)، و(مَرَرْتُ بِهِ نَفْسِه وَزَيْدٍ)، و(مررت بهم كلهم وزيد)، فلا يجب عود الضمير، قال السيوطيُّ:« رَأْيُ الجرميِّ والزِّيَاديِّ يجب العود إن لم يُؤَكَّدْ، نحو: (مررت بك وبزيد)، بخلاف ما إذا أُكِّدَ، نحو: (مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٍ)، و(مَرَرْتُ بِهِ نَفْسِه وَزَيْدٍ)، و(مَرَرْتُ بِهِم كُلِّهِم وَزَيْدٍ)»[٤]

وهذا الذي ذهبا إليه هو حاصل كلام الفرَّاء نصَّ على ذلك المراديُّ؛ إذ قال:«في المسألة مذهب ثالث، وهو أنَّه إذا أُكِّد الضمير جاز نحو:(مررتُ بك أنت وزيدٍ) وهو مذهب الجرمي والزيادي،قلت: وهو حاصل كلام الفراء، فإنَّه أجاز:(مررت به نفسِهِ وزيدٍ) ومررت بهم كلِّهم

---

(١) علل النَّحو:/٢٤٢.

(٢) كالفراء، وثعلب، ومحمد بن جرير الطبري

ينظر:معاني القرآن:٣/ ٩٥، ومجالس ثعلب: ١/ ١٤٦، وجامع البيان:٢٢ / ١١، ١٢.

(٣) الأشباه والنَّظائر: ١/ ٨١.

(٤) الهمع: ٢/ ١٣٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وزيدٍ)»[١].

قال الفراء: «العرب لا تجمع اسمين قد كُنى عنهما ليس بينهما شيء إلا أن ينووا التكرير وإفهام المكلَّم؛ فإذا أرادوا ذلك قالوا: (أَنْتَ أَنْتَ فَعَلْتَ)، وهو هو أخذها،ولا يجوز أن نجعل الآخرة توكيدا للأولى؛ لأنَّ لفظهما واحد، ولكنَّهم إذا وصلوا الأوّل بناصب أو خافض أو رافع أدخلوا له اسمه فكان توكيدًا، أمّا المنصوب فقولك: (ضَرَبْتُكَ أَنْتَ)، والمخفوض: (مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ)، والمرفوع: (قُمْتَ أَنْتَ)، وإنَّما فعلوا ذلك؛ لأنَّ الأوّل قلّ واختلف لفظه، فأدخلوا اسمه المبتدأ» [٢].

ومع أنَّ السيوطي جعله مذهبا للجرمي والزيادي، وذكر المراديُّ أنه حاصل مذهب الفراء إلا أنَّ الرضيَّ بالغ في قصره على الجرمي، يقول الرضيُّ: «ذهب الجرميُّ وحده، إلى جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار، بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع، نحو: (مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيدٍ)؛ قياسًا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء؛ لأنَّه لم يسمع ذلك، مع أنَّ تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجار أقرب وأخف» [٣].

وموقف الرضي من هذا المذهب ليس في حاجة إلى تعليق، فرده لهذا المذهب راجع إلى أنَّه لم يعضده ــ كما يرى ــ سماع، ولم يسعفه في الوقت نفسه قياس، لكن الذي يشغلني الآن هو علة التأكيد التي ستكون عوضًا عن إعادة الجار حال العطف عند أصحاب هذا المذهب وإلا فلا يجوز العطف عندهم، وبهذه العلة يكون إصلاح اللفظ على حدّ ما نصَّ عليه ابن هشام، أقول:

---

(١) توضيح المقاصد:٣/ ١٠٢٧.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٤٥.

(٣) شرح الكافية: ٢/ ٣٣٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولا: قبل التَّوكيد كان المعطوف عليه ضعيفًا؛ لكونه على حرف واحد، لكنَّه بعد التَّوكيد قوي بكثرة حروفه، ألست ترى أنَّ التوكيد مع المؤكد بمنزلة الشيء الواحد؛ فلذا صار بمنزلة العوض عن إعادة الجر؛ فلم يجمعوا بينهما حتَّى لا يكون ذلك جمعًا بين العوض والمعوض عنه، ولك أن تتأمل قول الفرَّاء: «إنَّما فعلوا ذلك؛ لأنَّ الأوّل قلّ واختلف لفظه »[1] فالأمر ــ فيما يبدو ــ راجع إلى ما نال هذا الضمير من إجحاف.

ثانيا: أنَّ المانع من العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار يتلخص في أنَّ الجارَّ والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور، فكأنَّك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف الجار لا يجوز، وهذا المانع أصبح غير موجود الآن كما ترى.

على أنَّ شرط التَّوكيد الذي اشترطوه بدلا من إعادة الجار لا يتحقق إلا بالضمير المنفصل، وهذا جائز ولا غبار عليه، قال سيبويه: «هذا باب ما تكون فيه (أنت، وأنا ونحن، وهو، وهي، وهم، وهن، وأنتن، وهما، وأنتما، وأنتم) وصفًا، اعلم أنَّ هذه الحروف كلها تكون وصفًا للمجرور والمرفوع والمنصوب للمضمرين، وذلك قولك: (مَرَرْتُ بكَ أنت)، و(رأيتُكَ أنْتَ)، و(انطلقْتَ أنت)، وليس وصفًا بمنزلة الطويل إذا قلت: (مررتُ بزيدٍ الطويلِ)، ولكنَّه بمنزلة نفسه إذا قلت: (مررتُ به نفسه)، و(أتاني هو نفسُه)، و(رأيتُه هو نفسَه)؛ وإنَّما تريد بهنّ ما تريد بالنَّفس إذا قلت: (مررت به هو هو)، و(مررت بِهِ نفسِه)، ولست تريد أن تحلّيه بصفة ولا قرابة كأخيك، ولكن النَّحويين صار ذا عندهم صفةً؛ لأنَّ حاله كحال الموصوف كما أنَّ حال الطويل وأخيك في الصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء؛ لأنَّه

---

(١) معاني القرآن:٢/ ٤٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يلحقها ما يلحق الموصوفَ من الإعراب»[١].

ولا يخفى أن الوصف المصرح به في نصِّ سيبويه السَّابق المقصود به التَّوكيد، وليس الوصف الذي يقصد به النَّعت،أمَّا التَّوكيد عن طريق تكرير الضمير المتصل بلا عماد ولا دعامة، فهذا من الاستحالة بمكان، قال الرضيُّ: «لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد؛ لئلا يصير المتصل غير متصل، وتقول في المجرور: (مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَمَرَرْتُ بِهِ هُو)؛ لأنَّه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به، فاستعير له المرفوع» [٢].

- التوكيد عن طريق إدخالهم الفصل في نحو:(زيدٌ هو العَالِمُ):

لعل المقصود بالفصل هنا هو التَّمييز بمعنى أنَّه يميز شيئا من شيء، لا أنَّ المقصود به الحيلولة بين شيئين متلازمين، وإلا ففي ذلك إشكال؛لأنَّ وقوعه في الأصل إنَّما يكون بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ والخبر، أو ما أصلهما المبتدأ والخبر.

وقد نصَّ على هذا الإصلاح اللفظي ابن هشام في تذكرته[٣]، وقال محددًا الفائدة من استعماله: «المسألة الثانية: في فائدته، وهي ثلاثة أمور: أحدها لفظي، وهو الإعلام من أول الأمر بأنَّ ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سمي فصلا، لأنَّه فصل بين الخبر والتَّابع، وعمادًا، لأنَّه يعتمد عليه معنى الكلام، وأكثر النُّحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، وذكر التَّابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة؛ لوقوع الفصل في نحو:﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[٤] والضمائر لا توصف، والثَّاني: معنوي، وهو التَّوكيد، ذكره جماعة وبنوا عليه أنَّه لا يجامع التَّوكيد، فلا يقال:(زيد نفسه هو الفاضل)، وعلى ذلك

---

(١) الكتاب:٢/ ٣٨٥.

(٢) شرح الكافية: ٢ / ٣٦٥.

(٣) الأشباه والنظائر:١/ ٨١.

(٤) سورة المائدة، من الآية:/١١٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سمَّاه بعض الكوفيين دِعامة، لأنَّه يدعم به الكلام، أيْ: يقوى ويؤكد، والثَّالث: معنوي أيضًا، وهو الاختصاص، وكثيرٌ من البيانيين يَقْتَصِرُ عليه»[١].

ومعلوم أنَّ من الأغراض النَّحوية لاستعمال ضمير الفصل هو التَّوكيد كما مرَّ، وقال الرضيُّ: «ضمير الفصل يفيد التَّوكيد؛ لأنَّ معنى: زيد هو القائم، زيد نفسه القائم، لكنَّه ليس تأكيدًا؛ لأنَّه لا يجيء بعد الظاهر» [٢].

من أجل ذلك جعلت هذه الصورة ضمن ما وقع به الإصلاح عن طريق التَّوكيد؛ ووجه الإصلاح كامن في خوف اللبس الحاصل بين الخبر من جهة، والتَّابع من جهة أخرى؛ إذ يؤتى به ليوضح كون الثَّاني خبرًا لا تابعًا،وإنَّما قلت تابعًا ولم أقل نعتًا؛ لأنَّه قد يفصل حيث لا يصلح النَّعت، أو لأنَّ هذا الضمير قد يقع بعد ما لا يوصف، قال ابن مالك:« ذكر التَّابع أولى من ذكر النَّعت، لأنَّ الضَّمير المشار إليه قد يقع بعد ما لا ينعت، وقبل ما لا ينعت به»[٣]،فضلا عن التَّوكيد الذي يؤديه.

- **الإصلاح بالزيادة:**

للإصلاح بالزيادة صور متعددة منها:

- زيادة (الباء) في صيغة فعل التَّعجب الواردة في صيغة الأمر:

ترد (الباء) زائدة في مواطن كثيرة منها: زيادتها في خبر (ما)، والفاعل، والمفعول، والمبتدأ... ومن ذلك زيادتها في الفاعل في صيغة التَّعجب التي على وزن (أَفْعِلْ به) نحو:(أكرم بزيد)؛ إذ أصله: أَكْرِمْ زَيْدٌ، فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر؛ إذ لفظ (أفعل) يطلبه بالمفعوليَّة؛ فَزِيدَت (البَاءُ) لإصلاحِ اللفظ، فصارَ:(أَكْرِمْ بِزَيْدٍ)

---

(١) المغني: ٢/ ٤٩٦.

(٢) شرح الكافية: ١/ ٢٤.

(٣) شرح التسهيل: ١/ ١٦٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال ابنُ الفخَّار:« (أحْسِنْ) على لفظ الأمر، وليس بأمر في الحقيقة، والمجرور بعده في موضع رفع به؛ لأنَّه فاعلٌ، و(الباء) زائدة لإصلاح اللفظ؛ وذلك أنَّ لفظ (أفعل) يطلبه بالمفعوليَّة ومعناه يطلبه بالفاعليَّة، فلما اختلف الطلبانِ جُرَّ المفعولُ بالبَاءِ الزَّائدةِ، ولم ينصب اعتبارًا باللفظ، ولم يرفع اعتبارًا بالمعنى فهذا معنى قولهم: جر بالباء الزَّائدة؛ لإصلاح اللفظ، وهذا أصح المذاهب»(١).

أمَّا ابنُ هشام فيرى أنَّ الباء زائدة كـ زيادتها في فاعل (كَفَى)؛ لإصلاح اللفظ، إلا أنَّ الزِّيادة هنا لازمة وفي فاعل (كَفَى) غير لازمة؛ وذلك إذ قال:«بابٌ: التَّعَجُّبُ له صيغتانِ:(مَا أَفْعَلَ زيدًا) وإعرابه:(ما) مبتدأٌ بمعنى شيءٌ عظيمٌ، و(أَفْعَلَ): فعلٌ ماضٍ فاعلُه ضميرُ (ما)، و(زيدًا) مفعول به، والجملةُ خبرُ (ما)؛ و(أَفْعِلْ بِهِ) وهو بمعنى ما أَفْعَلَهُ، وأصلُه:أَفْعَلَ أيْ: صارَ ذا كذا، كـ(أَغَدَّ البعيرُ)، أيْ: صار ذا غُدَّةٍ، فغُيِّرَ اللفظُ، وزِيدَت الباءُ في الفَاعِلِ؛ لإصلاحِ اللفظِ، فَمِنْ ثَمَّ لزمت هنا، بخلافها في فاعل كفى »(٢).

ـ وصل الضمير بـ (كان) الزائدة:

تختص (كان) من بين أخواتها بجواز زيادتها، وذلك بشرطين:

الأول: بين الشيئين المتلازمين ليس أحدهما جارًّا ومجرورًا، **الثَّاني:** أن تكون الزِّيادة بلفظ الماضي، وحقيقة الزيادة كما قال الشَّاطبيُّ:« معنى زيادتها أن تكون دخولها كخروجها بالنسبة إلى العمل لا بالنسبة إلى المعنى، فإنَّها إما تزاد لمعنى وهو الدلالة على الزَّمان الماضي كما هو في أصلها، وإما الزِّيادة من حيث إنَّها تجيء غير عاملة في معمول، فكأنَّها ملغاة أُتِيَ بها؛ استدراكا للدلالة على الزَّمان، كما يؤتى بأفعال القلوب

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار:١/ ٥٠٧.

(٢) شرح قطر الندى:/ ٤٥٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

استدراكًا للدلالة على وجه حصول الخبر من العلم أو الظن»[١].

ومن صور هذه الزِّيادة: زيادتها بين الصِّلة والموصول، والصِّفة والموصوف، والفعل والفاعل، والفعل ونائبه، والمبتدأ والخبر، وفي باب التَّعجب... وعلى هذا فـ(كان) ترد ناقصة وتامة وزائدة، والذي عليه الجمهور أنَّ الزَّائد لا يعمل، قال الشيخ خالد: «الزَّائد لا يعمل شيئًا عند الجمهور»[٢]، وإذا كان الأمر على هذا النَّحو فما بالهم حكموا بزيادتها مع إسنادها في الوقت نفسه إلى الضمير في قول الشَّاعر:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

الجواب على هذا: أنَّ الأصل هم لنا، ثم وصل الضمير بـ(كان) الزائدة؛ إصلاحًا للفظ، نصَّ على ذلك ابن هشام؛ إذ قال:

« فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

على قول سيبويه إنَّ (كان) زائدة، وقول الجمهور إنَّ الزَّائد لا يعمل شيئًا، فقيل: الأصل:(هم لنا)، ثم وصل الضمير بـ(كان) الزَّائدة إصلاحًا للفظ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل»[٣].

والقول بأنَّها لا تعمل وهي زائدة أفضل؛ لأنَّه قد جاء الفصل بها بين الجار والمجرور وهما كالشيء الواحد والشيء الواحد لا يفصل بين أجزائه، ولكن إذا ورد الفصل بالمفرد فإنَّه يكون في هذه الحالة أهون من الفصل بالجملة، وممن نصَّ على ثبوت الإصلاح في المسألة: الشاطبي[٤]، والشيخُ خالد[٥]، والصبانُ [٦].

---

(١) المقاصد الشافية:٢/ ١٩٧.

(٢) التصريح: ١ /٦٢٣.

(٣) المغني:١/ ٢٨٧.

(٤) المقاصد الشافية:٢ / ١٩٩.

(٥) التصريح:١/ ٦٢٦.

(٦) حاشية الصبان:١/ ٢٤٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- زيادة اللام في (لا أبا لك):

في هذا الأسلوب أوجه من الإعراب:

الأوَّل: (لا) نافية للجنس تعمل عمل (إنَّ)، و(أبًا) اسم (لا) اسم مفرد ليس مضافا والمجرور باللام في موضع الصِّفة لها، فيتعلق بمحذوف وشُبِّه غير المضاف بالمضاف في نزع التَّنوين من المفرد والنون من المثنى والمجموع على حده، والخبر محذوف

الثَّاني: (لا) نافية للجنس تعمل عمل (إنَّ)، وما بعد (لا) اسم مفرد اسم (لا) جاء على لغة القصر، والمجرور بـ(اللام) في موضع الخبر.

الثَّالث: لا نافية للجنس تعمل عمل (إن)،وما بعد (لا) اسم مفرد مضاف إلى المجرور بـ(اللام)، وأنَّ (اللام) المقحمة لا اعتداد بها، وليست (اللام) متعلقة بشيء لا بمحذوف ولا بغير محذوف والخبر محذوف وهو قول الجمهور،وقد نصَّ على هذا الإصلاح ابن عصفور؛ إذ قال:« فإنْ قيل: فلأيِّ شيءٍ أُقحِمت اللامُ؟

فالجَوَابُ: إنَّها أُقحمت؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في المعارف شيئًا، وما أُضيف إلى المعرفةِ معرفةٌ، وهذه الأسماءُ مضافة إلى معرفة؛ فزيدت اللام إصلاحًا للفظ حتى يصير كأنَّه غير مضاف» [1].

قال الزجاجيُّ في باب اللام الداخلة في النَّفي بين المضاف والمضاف إليه: «اعلم أنَّ اللام إذا دخلت بين المضاف والمضاف إليه فصلته منه لفظًا، وعاقبت التَّنوين، وزالت الإضافة ولم يتعرف المضاف بالمضاف إليه، ولم يتنكر به؛لأنَّ اللام قد حجزت بينهما وذلك قولك: (هَذَا غلامٌ لِزيدٍ)، و(هذا ثوبٌ لِزيدٍ)، و(هذا الغلامُ لرجلٍ)، و(هذا الثوبُ لِصاحبٍ لنا)، وهذا قياسٌ مطردٌ فيها، وقد ذكرناها فيما مضى بعِلَّتِهَا، إلا أنَّه قد

---

(١) شرح الجمل:٢/ ٢٧٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تدخل هذه اللام في النَّفي بين المضاف والمضاف إليه غيرَ مغيرةٍ حكم الإضافة، ولا مزيلة معناها، ولا حاذفة للتنوين، وذلك قول العرب: (لا أبا لَكَ)، و(لا غُلامَي لِزَيدٍ)، و(لا يَدَيْ لَكَ بِهَا) وما أشبه ذلك، قال سيبويه أدخلوا (اللام) هاهنا بين المضاف والمضاف إليه مشددة معنى الإضافة ومؤكدة له، قال:والدليل على أنَّ هذا الكلام مضاف إلى ما بعد (اللام)، وأن (اللام) لم تغير معنى الإضافة قولهم:(لا أبا لك)؛ لأنَّ هذه الألف إنَّما ثبتت في (الأب) في حال النَّصب إذا كان مضافًا، كقولك:(رأيت أباك)، ولو لم يكن مضافًا إلى ما بعد اللام لم تثبت فيه الألف، وكذلك قولهم: (لا غلامي لك) إنَّما حذفت منه نون الاثنين؛ لتقدير إضافته إلى (الكاف) ولولا ذلك لثبتت النُّون؛ لأنَّ نون الاثنين إنَّما تحذف للإضافة، وكذلك قولهم:(لا يدي لك) إنَّما حذفت النُّون؛ لتقدير الإضافة، فإن قال قائل: فلم جاز ألا تفصل هذه اللام بين المضاف والمضاف إليه في هذا الموضع، وقد فصلت بينهما في سائر الكلام؟ قيل له: إنَّما جاز ذلك في النَّفي؛ لكثرته في الكلام وهم ممَّا يغيرون الشَّيء عن حال نظائره إذا كثر في الكلام[١].

- **الزيادة على الخماسي المجرد ألفا:**

الخماسيُّ الأصول لا يزاد فيه إلا حرف مد قبل الآخر أو بعده، قال أبوحيان: «الخماسي المزيد لا يلحقه إلا زيادة واحدة»[٢]؛ وذلك لثقله قال سيبويه:« أما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيدًا فيه وغير مزيد فيه؛ وذلك لأنَّه كأنَّه هو الأول، فمن ثَم تمكن في الكلام، ثُمَّ ما كان على أربعة أحرف بعده ثُمَّ بناء الخمسة، وهي أقلُّ لا تكون في الفعل البتة ولا يكسر بتمامه للجمع؛ لأنَّها

---

(١) اللامات:/٩٩، ١٠٠.

(٢) ارتشاف الضرب:١/ ١٤١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الغاية في الكثرة، فاستثقل ذلك فيها، فالخمسة أقصى الغاية في الكثرة، فالكلام على ثلاثة أحرف وأربعة أحرف وخمسة لا زيادة فيها ولا نقصان، والخمسة أقل الثلاثة في الكلام »[١].

وقد انحصرت الزيادة في حروف المد: (الألف، والواو، والياء)، أمّا الألف فلا تزاد إلا آخرًا على حين تزاد الواو والياء وسطًا، قال سيبويه:«باب ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة فالياء تلحق خامسة، فيكون الحرف على مثال:(فَعْلَلِيلٍ) في الصفة والاسم، فالاسم: (سَلْسَبِيلٌ)[٢]، وخَنْدَرِيسٌ[٣]، وعَنْدَلِيبٌ[٤]، والصفة:(دَرْدَبِيسٌ)[٥]، وعَلْطَمِيسٌ[٦] و(حَنْبَرِيتٌ)[٧]، و(عَرْطَبِيسٌ)، ويكون على مثال) فُعَلِّيلٍ) في الاسم والصفة، فالاسم نحو: (خُزَعْبِيلٍ)[٨]، والصفة نحو: (قُذَعْمِيل)[٩]، وتلحق الواو خامسة فيكون الحرف على مثال:(فَعْلَلُولٍ) نحو:(عَضْرَفُوطٍ)[١٠] وهو اسم،

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٢٩، ٢٣٠.

(٢) الماء العذب السلس السهل في الحلق.

ينظر: لسان العرب: ٣/ ٢٠٦٤.

(٣) الخمر العتيقة القديمة.

ينظر:النكت:٣/ ٣٣٢، والقاموس المحيط:٢/ ٢١٧.

(٤) طائر يصوت ألوانا.

ينظر: لسان العرب: ٤/ ٣١٢٧.

(٥) الداهية. ينظر:القاموس المحيط:٢/٢٢٢.

(٦) الضخم العظيم من الإبل.

ينظر: لسان العرب:٤/ ٣٠٧٠.

(٧) الخالص.

ينظر: لسان العرب: ٢/ ١٠١٧.

(٨) الباطل. ينظر:القاموس المحيط:٣/ ٣٧٩.

(٩) الضخم الرأس. ينظر:النكت:٣/ ٣٣٢، والقاموس المحيط:٤/ ٣٧.

(١٠) دويبة بيضاء ناعمة. ينظر: لسان العرب:٤/ ٢٩٨٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و(قَرْطَبُوسٍ)[١]، وهو اسم و(يَسْتَعُور)[٢] وهو اسم، وتلحق الألف سادسة لغير التأنيث فيكون الحرف على مثال: (فَعَلَّى) وهو قليل، قالوا: قَبَعْثَرى[٣]،وهو صفة، وضَبَغْطَرى[٤] وهو صفة،ويكون على مثال:(فِعْلُول) وهو قليل وهو صفة،قالوا:(قِرْطَبُوس)، ولا نعلم في الكلام على مثال: (فَعَلَّل لا فِعُلِّ، ولا فِعَلِّ، ولا فِعَلِّيل)، ولا شيئا من هذا النَّحو لم نذكره، ولم نعلم أنَّه جاء في الاسم والصفة شيءٌ لم نذكره من الخمسة»[٥].

بينما يبلغ الثُّلاثي والرُّباعي بالزِّيادة سبعة أحرف؛ وعلَّة ذلك عند الشَّاطبيِّ قرب الثُّلاثي والرُّباعي من الفعل، بخلاف الخُماسي فغير جارٍ على فعل ولا مقارب له فلم يبلغ ذلك؛ إذ قال: «أما الخماسي فلم يبلغ من قوته أن يزاد فيه إلى السبعة؛ لأنَّ ذلك إنَّما كان في الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ؛ لقوته بمقاربة الفعل، بخلاف الخماسي فإنَّه غير جار على فعل ولا مقارب له فلم يبلغ ذلك؛ وإنما زيد فيه عند سيبويه زيادة واحدة، نحو: (عَضْرَفُوط، وعَرْطَلِيل، وعَنْدَلِيب، وقَبَعْثَرى، وضَبَغْطَرى)» [٦].

وكون الخماسي غير جار على فعل ولا مقارب له هي علة سيبويه أشار إليها بقوله:« ليس لبنات الخمسة فعلٌ كما أنَّها لا تكسر للجمع؛ لأنَّها

---

(١) الناقة العظيمة.

ينظر: لسان العرب:٥/ ٣٥٩٢.

(٢) شجرة، ويقال: هي الداهية، أو بلد بالحجاز.

ينظر: النكت:٣/٣٣٣، ولسان العرب:٦/ ٤٩٥٧.

(٣) العظيم الخلق الكثير الشعر من الناس والإبل.

ينظر: النكت:٣/٣٣٣، والقاموس المحيط:٢/ ١١٧.

(٤) الضبع، وهو أيضا الرجل الأحمق.

ينظر: النكت:٣/٣٣٣، والقاموس المحيط:٢/ ٧٧.

(٥) الكتاب:٤/ ٣٠٣.

(٦) المقاصد الشافية:٨ / ٢٥٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادةٌ، فاستثقلوا أن تلزمهم الزَّوائد فيها؛ لأنَّها إذا كانت فعلاً فلابدَّ من لزوم الزِّيادات فاستثقلوا ذلك أنْ يكون لازمًا لهم؛ إذ كان عدده أكثر عدد مالا زيادة فيه، ودعاهم ذلك إلى أن لم يكثر في كلامهم مزيدًا ولا غير مزيد، كثرة ما قبله؛ لأنَّه أقصى العدد»[١].

وإنَّما لم يكن لبنات الخمسة فعل حتَّى لا يؤدي ذلك إلى كثرة حروفه فيزداد ثقلا، نصَّ على ذلك السيرافي بقوله: «لو صرفت من ذلك فعلا لزمك أن تجعل فيه علامة الاستقبال في أوله، وضمائر الفاعلين في آخره، وتجعل في اسم الفاعل الميم، فتكثر حروفه فيستثقل»[٢].

وجه الزيادة في آخر الخماسي هو السعي إلى إصلاح اللفظ بتخفيفه من الثقل الذي نشأ لطوله، واختاروا الألف؛ لأنَّها أخف من أختيها: الواو والياء، نصَّ على ذلك ابن جني في معرض حديثه عن إصلاح اللفظ؛ إذ قال:« من ذلك: أنَّهم لمَّا أجمعوا الزِّيادة في آخر بنات الخمسة ــ كما زادوا في آخر بنات الأربعة ــ خصُّوا بالزِّيادة فيه الألف استخفافًا لها، ورغبة فيها هناك دون أختيها: الياء والواو؛ وذلك أنَّ بنات الخمسة لطولها لا ينتهي إلى آخرها إلا وقد مُلَّت، فلمَّا تحمَّلُوا الزِّيادة في آخرها طلبوا أخف الثَّلاث ــ وهي الألف ــ فخصُّوها بها، وجعلوا الواو والياء حشوًا في نحو: (عَضْرَفُوط، وجَعْقَلِيق)؛ لأنَّهم لو جاءوا بهما طرفًا وسداسيين مع ثقلهما؛ لظهرت الكُلْفة في تجشمهما، وكَدَّت في احتمال النُّطق بهما كلُّ ذلك لإصلاح اللفظ»[٣].

- **الإصلاح بالعدول:**

يقصد بالعدول: الخروج عن المألوف والمعتاد في تركيب الجملة

---

(١) الكتاب:٤/ ٣٠١.

(٢) شرح الكتاب: ٥/ ١٩٣، ١٩٤.

(٣) الخصائص: ١/ ٣٢١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سواء أكانت اسمية أم فعلية، وقد شغلت هذه المسألة ابن جني فعقد لهـا بابًـا جعل عنوانه: «باب في شجاعة العربية» قال فيه: «اعلم أنَّ معظم ذلك إنَّمـا هو الحذف، والزِّيادة، والتَّقديم، والتَّأخير والحمل على المعنى، والتَّحريف»(١). وبابا آخر أسماه:«نقض المراتب إذا عرض هناك عارض»(٢).

ومن صور الإصلاح بالعدول عندهم:

- **عدولهم عن الابتداء بالنكرة:**

قال ابن جني: « قولهم: (لك مالٌ)، و(عليك دَيْنٌ)، فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلهما خبر عنهما، إلا أنك لو رُمْت تقديمهما إلى المكان المقدَّر لهما لم يجز؛ لقبح الابتداء بالنَّكرة في الواجب، فلمَّا جفا ذلـك فـي اللفـظ أخَّروا المبتدأ وقدَّموا الخبر، وكان ذلك سهلا عليهم ومُصْـلِحا لمـا فسـد عندهم؛ وإنَّما كان تأخُّره مستحسَنًا من قِبل أنَّه لمَّا تأخر وقع موقع الخبـر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة؛ فلذلك صلح به اللفظ وإن كنا قد أحطنـا علمًا بأنَّه في المعنى مبتدأ، فأمَّا مَن رفع الاسم في نحو هذا بالظرفيَّة فقـد كفى مئونة هذا الاعتذار؛ لأنَّه ليس مبتدأ عنده» (٣).

ويرى ابن يعيش أن سر هذا العدول راجع إلى سببين:

الأول منهما: راجع إلى خوف اللبس.

والثَّاني: مرده إلى إصلاح اللفظ؛ إذ قال:« إنما اشترط ههنا أن يكون الخبر مقدما؛ لوجهين: أحدهما: أنَّ الظرف والجار والمجرور قد يكونـان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها ؛ لأنَّه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقا بـ(استقر) وهو فعل؛ ويدل على أنَّه جملة أنَّه يقع صلة، والصلات لا تكون

---

(١) الخصائص:٢ / ٣٦٢.

(٢) الخصائص:١/ ٢٩٤.

(٣) الخصائص:١/ ٣١٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلا جملا، وإذا كان كذلك فلو قلت: (سَرْجٌ تَحْتَ رَأْسِي) أو (دِرْعٌ عَلَى أَبِيه)،أو قال: (دِرْهَمٌ لِي) لتوهم المخاطب أنَّه صفة وينتظر الخبر، فيقع عنده لبس، والوجه الثاني: أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما سمح ذلك عندهم في اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر؛ وإنَّما كان تأخيره أحسن من تقديمه؛ لأنَّه وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ، وإن كنَّا قد أحطنا علمًا أنَّه المبتدأ »[١].

- عدولهم عن المستقبل بعد حرف الجزاء إلى صيغة الماضي:

ذكر الشيخ خالد أنَّه يشترط في الشرط ستة أمور؛ إذ قال:« يشترط في الشرط ستة أمور: أحدها:أن يكون فعلا غير ماضي المعنى، فلا يجوز:(إنْ قَامَ زَيْدٌ أَمْسِ قُمْتُ)،وأمَّا قوله تعالى:﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[٢] فالمعنى: إن ثبت أنِّي كنت قلته، والثَّاني:ألا يكون طلبًا فلا يجوز:(إن قم)، ولا (إن لا تقم)، والثَّالث: ألا يكون جامدًا، فلا يجوز: (إن عسى)، و(لا إن ليس)، والرابع: ألا يكون مقرونًا بحرف تنفيس، فلا يجوز:(إنْ سوفَ يَقُم)، والخامس: ألا يكون مقرونًا بـ (قد)، فلا يجوز: (إنْ قد قَامَ)، ولا (إن قد يَقُم) والسَّادس: ألا يكون مقرونًا بحرف نفي غير (لَمْ) و(لا)، فلا يجوز:(إن لمَّا يقم)، و(لا إن لن يقوم)»[٣].

وواضح خلال قول الشيخ خالد: (فالمعنى إن ثبت أنِّي كنت قلته) أنَّه يرى رأي الجمهور وابن السراج[٤] في أنَّ الشَّرط وإن كان ماضيًا لفظًا إلا أنَّ المقصود به الاستقبال وغير محمول على ظاهره، وتأويله: إن ثبت أنِّي كنت قلته فيما يستقبل.

---

(١) شرح المفصل:١/ ٨٦ ، ٨٧.

(٢) سورة المائدة، من الآية:/١١٦.

(٣) التصريح: ٤/٣٨٢.

(٤) الأصول: ٢/ ١٥٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وذهب المبرد إلى أن فعل الشرط (كان) ماض لفظا ومعنى؛ وإنما لم ترد (إن) الشرطيَّة (كان) إلى المستقبل ذلك لأنَّ (كان) تخالف سائر الأفعال في أنَّ حرف الشرط لا يغير الماضي منها فهي أصل الأفعال، ويعبر بها عن كل فعل، فاختصت بعدم التغيير بحرف الشرط لأصالتها، وتبعه في ذلك أبو البقاء.

قال السمين: «زعم المبردُ أنَّ لـ «كان» الناقصةِ حكمًا مع (إنْ) ليس لغيرها من الأفعالِ الناقصةِ، فزعم أن لقوةِ (كان) أنَّ (إنْ) الشرطية لا تَقْلِبُ معناها إلى الاستقبال، بل تكونُ على معناها من المضيِّ، وتبعه في ذلك أبو البقاء؛ وعلَّلَ ذلك بأنه كثُر استعمالُها غيرَ دالَّةٍ على حَدَثٍ[١].

ورأى الفراءُ أنَّ (كَانَ) على بابها كما ذهب المبرد إلا أن (إن) هنا حملت على (لو)[٢]

وقال المازنيُّ: القول مضمر[٣]، وقال الزَّجاجُ: المعنى إن يكن، أي: إن يعلم، والعلم لم يقع[٤].

والذي جزم به ابن القيم أنَّ الشَّرط هنا ماض في اللفظ وفي المعنى؛ إذ قال:« قال تعالى حكاية عن عيسى عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[٥]، فهذا شرط دخل على ماضي اللفظ وهو ماضي المعنى قطعا؛ لأنَّ المسيح إما أن يكون صدر هذا الكلام منه بعد رفعه إلى السماء، أو يكون حكاية ما يقوله يوم القيامة، وعلى التقديرين فإنَّما تعلق الشرط وجزاؤه بالماضي»[٦].

---

(١) الدر المصون:١/١٩٧.

(٢) معاني القرآن:٢ / ٤١.

(٣) إعراب القرآن للنحاس:٢/ ٣٢٤.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ١٧٤.

(٥) سورة المائدة، من الآية:/ ١١٦

(٦) بدائع الفوائد:١/٧٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وللجواب على هذا أقول: إنَّما وقع ذلك على طريق تحسين اللفظ، ومشاكلة أول الكلام آخره، وازدواجه، واعتدال أجزائه، ونظير ما فعلوه مع الشرط فعلوه مع الجزاء من أجل المعادلة والمشاكلة، مع أن الأفعال الماضية في الجزاء قد تكون على معنى المستقبلة، قال المبرد:« يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة؛لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع »[١].

قال ابن القيم: «ما الذي حسن وقوع الجزاء المستقبل من كل جهة بلفظ الماضي إذا قلت:(إن قمت قمت)؟ قيل: هذا سؤال حسن، وجوابه أنهم لما أبرموا تلك الفائدة في فعل الشرط قصدوا معها تحسين اللفظ،ومشاكلة أوله لآخره، وازدواجه، واعتدال أجزائه، فأتوا بالجزاء ماضيا لهذه الحكمة، فإن لفظتي الشرط والجزاء كالأخوين الشقيقين، وأنت تراهم يغيرون اللفظ عن جهته، وما يستحقه لأجل المعادلة والمشاكلة، وأنت تراهم يقولون: (أتيته بالغدايا والعشايا)، و(مأزورات غير مأجورات)، ونظائره»[٢].

ومما يؤكد ذلك قول الحريري: «قد نطقت العرب بعدة ألفاظ غيرت مبانيها؛ لأجل الازدواج، وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد، فقالوا: (الغدايا، والعشايا) إذا قرنوا بينهما، فإن أفردوا الغدايا ردوها إلى أصلها، فقالوا: (الغدوات)»[٣]، كما أن أصل (مأزورات): موزورات؛ لاشتقاقها من الوزر؛ ويشهد لما ورد في الآية أنهم أصلحوا من الأول؛ لمناسبة الثاني[٤].

---

(١) المقتضب:٢ /٤٩.

(٢) بدائع الفوائد:١/١٨٥.

(٣) درة الغواص:/٤٨.

(٤) درة الغواص:/٤٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العدول عن تقديم المتعدي بنفسه إلى تقديم المتعدي بحرف الجر:

جاء قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ﴾[١]؛ ليكشف لنا عن قاعدة مفادها أنَّ الترتيب في الجمل الفعليَّة يكون على هذا النحو الذي رسمته الآية الكريمة: تقديم الفعل، وتعقيبه بالفاعل، ثم بالمفعول، فإن كان في الكلام مفعولان: أحدهما: يعدى وصول الفعل إليه بالحرف، والآخر: بنفسه قدم ما تعدى إليه الفعل بنفسه، وأمَّا قوله تعالى: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾[٢].

فقد أجاب الإمام الزركشي[٣] بأنَّ ذلك راجع إلى تحسين اللفظ، وهو الخوف من توالي الحروف المتقاربة في المخرج؛إذ قال:« الجواب: أنَّ حسن الترتيب منع منه في صدر الآية مانع أقوى، وهو مخافة أن يتوالى ثلاثة أحرف متقاربات المخرج، فيثقل الكلام بسبب ذلك، فإنه لو قيل: لئن بسطت يدك إلى والطاء والتاء متقاربة المخرج؛ فلذلك حسن تقديم المفعول الذي تعدى الفعل إليه بالحرف على الفعل الذي تعدى إليه بنفسه ولما أمن هذا المحذور في عجز الآية لما اقتضته البلاغة من الإتيان باسم الفاعل موضع الجملة الفعلية؛ لتضمنه معنى الفعل الذي تصح به المقابلة، جاء الكلام على ترتيبه: من تقديم المفعول الذي تعدى الفعل إليه بنفسه على المفعول الذي يعدى إليه بحرف الجر، وهذا أمر يرجع إلى تحسين اللفظ، وأمَّا المعنى فعلي نظم الآية؛ لأنَّه لما كان الأول حريصا على التعدي على الغير قدم المتعدى على الآلة، فقال:﴿إليَّ يدك﴾ ولما كان الثاني غير

---

(١) سورة الفتح، من الآية:/٢٤.

(٢) سورة المائدة، من الآية:/٢٨.

(٣) بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي الشافعي، له النكت على البخاري، و البحر في الأصول، مات سنة أربع وتسعين وسبعمائة هـ.
ينظر: الدرر الكامنة ٣: ٣٩٧، ٣٩٨، شذرات الذهب: ٦ / ٣٣٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حريص على ذلك؛ لأنَّه نفاه عنه قدَّم الآلة، فقال:﴿ يدي إليك﴾ ويدل لهـذا أنَّه عبر عن الأول بالفعل، وفي الثَّاني بالاسم»[١].

ويؤيد ذلك أيضا قوله: ﴿إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾[٢]؛لأنَّه لما نسبهم للتعدي الزائد، قدم ذكر المبسوط إليهم على الآلة.

- عدولهم عن التَّصريح بالخبر في نحو: (ضربي زيدًا قائمًا):

يحذف الخبر وجوبًا في مواطن منها: أن تسد الحال مسده، وقد جعل ابن يعيش هذه المسألة من مسائل إصلاح اللفظ؛ إذ قـال: «أمَّـا قـولهم: (ضَرْبِي زيدًا قَائِمًا) فهي مسألة فيها أدنى إشكال يحتاج إلى كشف، وذلك أنَّ المعنى:(ضربت زيدًا قائمًا)، أو أضرب زيدًا قائمًا، فالكلام تـام باعتبـار المعنى، إلا أنَّه لا بدَّ من النَّظر في اللفظ وإصلاحه؛ لكون المبتدأ فيه بـلا خبر، وذلك أن قولك:(ضربي) مبتدأ وهو مصدر مضـاف إلـى الفاعـل و(زيدًا) مفعول به، و(قائمًا) حال، وقد سد مسد خبر المبتدأ، ولا يصـح أن يكون خبرًا فيرتفع؛ لأنَّ الخبر إذا كان مفردًا يكون هو الأول، والمصـدر الذي هو الضَّرب ليس القائم، ولا يصح أن يكون حالا من زيد هذا؛ لأنَّه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو ضربي؛ لأنَّ العامل فـي الحال هو العامل في ذي الحال، ولو كان المصدر عاملا فيـه لكـان مـن صلته، وإذا كان من صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر؛ لأنَّ السَّـاد مسـد الخبر يكون حكمه حكم الخبر، فكما أنَّ الخبر كان جزء غير الأول فكـذلك ما سد مسده ينبغي أن يكون غير الأول، وإذا كان الأمر كذلك كان العامـل فيه فعلا مقدَّرًا فيه ضمير فاعل يعود إلى (زيد) وهو صاحب الحال والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل، والتقدير: ضربي زيـدا

---

(١) البرهان في علوم القرآن:٣/٣٨٠.

(٢) سورة الممتحنة، من الآية:/ ٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إذا كان قائما، فإذا هي الخبر» [١].

- دخول الفاء في جواب (أمّا) بدلا من دخولها على الجملة:

(أمّا):حرف ناب عن أداة الشّرط (مهما)، وفعل الشرط فهو والحالة هذه متضمن للشرط وفعله، ويذكر لتفصيل ما أجمل ويقع الاسم بعده مبتدأ، وتلزم الفاء خبره، فتقدير قولك: (أمّا زيد فمنطلق): مهما يكن من شيء فزيد منطلق، وكان الأصل دخول الفاء على الجملة فتقول: (أمّا فزيد منطلق)؛ لأنّها للجزاء لكن عدلوا عن ذلك، فأدخلوها على الخبر، وعوضوا المبتدأ عن الشرط؛ إصلاحًا للفظ؛ وممّا يدلك على أنّ فيها معنى الجزاء قول سيبويه متحدثًا عن معناها: «أمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء،كأنّه يقول: (عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلقٌ)، ألا ترى أنّ (الفاء) لازمة لها أبدًا»[٢].

وقال أيضا: «وسألته عن قولهم: (أمّا حقًّا فإنك ذاهب)، فقال: هذا جيد، وهذا الموضع من مواضع(إنّ)،ألا ترى أنّك تقول:) أمّا يوم الجمعة فإنّك ذاهبٌ، وأمّا فيها فإنّك داخل)،فإنما جاز هذا في (أمّا)؛ لأنّ فيها معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنّك ذاهبٌ»[٣].

والنّاظر في تفسير سيبويه يرى (الفاء) لازمة في جوابها؛ من أجل ذلك نقل النّحّاسُ الإجماعَ على لزوم الفاء في جوابها؛ إذ قال: «أجمع أهل العربيّة على أنّه لابد من الفاء في جواب (أمّا)؛ لأنّ المعنى في قولك:(أمّا زيد فمنطلق) مهما يكن من شيء فزيد منطلق»[٤].

وقد نصّ المراديُّ على هذا الإصلاح بقوله: «الجمهور يقدرون

---

(١) شرح المفصل:١/٩٦.

(٢) الكتاب:٤/ ٢٣٥.

(٣) الكتاب:٣/ ١٣٧.

(٤) معاني القرآن:١/ ٤٥٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(أمَّا) بـ(مهما) يكن من شيء، كما تقدم، فإذا قلت:(أمَّا زيد فمنطلق)، فالتَّقدير: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فحذف فعل الشرط وأداته، وأقيمت (أمَّا) مقامهما، فصار التَّقدير: أمَّا فزيد منطلق، فأُخِّرَت (الفاء) إلى الجزء الثَّاني؛ لضرب من إصلاح اللفظ » [١].

وإنَّما وليها الاسم مع أنَّها قامت مقام حرف المجازاة والفعل؛ بناء على تعليل المرادي السابق حتى لا يلي فعل فعلا، والحق أنَّه مسبوق من قبل ابن كَيْسَان؛ إذ قال: «معنى (أمَّا): مهما يكن من شيء، فجعلت(أمَّا) مؤدية عن الفعل، ولا يلي فعل فعلا، فوجب أن يليها الاسم، وتقديره أن يكون بعد جوابها، فإذا أردت أن إعراب الاسم الذي يليها فاجعل موضعها (مَهْمَا)، وقدر الاسم بعد (الفاء)، تقول:(أمَّا زيدًا فضربت)، معناه: مهما يكن من شيء فضربت زيدًا»[٢].

ولابن جني تفصيل أدق في المسألة تناول فيه:علة دخول (الفاء) في جواب (أمَّا)، ووجه تقديم المبتدأ على (الفَاء)، وعادة (الفاء) وطبيعتها في الاستعمال؛ إذ قال: «إنْ قال قائل: فلم دخلت (الفاء) في جواب (أمَّا)؟ فالجواب: أنَّها إنَّما دخلت في الجواب لِمَا في (أمَّا) من معنى الشرط، وذلك أنَّك إذا قلت:(أما زيد فمنطلق) فمعناه مهما يقع من شيء فزيد منطلق، فإن قيل: فإذا كان تقدير الكلام مهما يقع من شيء فزيد منطلق، فنحن نرى (الفاء) قبل الجملة التي هي (زيد منطلق)، ونحن إذا قلنا:(أمَّا زيد فمنطلق) فقد نرى (زيدًا) قد تقدم على (الفاء) وصار بعد (الفاء) اسم واحد وهو (منطلق)، فما بال أحد الاسمين تقدم على (الفاء) مع (أمَّا)، وتراهما جميعا متأخرين عن (الفاء) مع (مهما)؟

---

(١) الجنى الداني:/٥٢٢،٥٢٣.

(٢) معاني القرآن للنحاس: ٤/ ٣٤٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فالجواب: أنَّ العرب كما تعنى بالمعاني فتحققها فكذلك ـ أيضًا ـ تعنى بالألفاظ فتصلحها؛ وذلك أن هذه (الفاء) وإن كانت هنا متبعة غير عاطفة فإنَّها قد تُستَعْمَلُ في العطف في كثير من المواضع، نحو: (قام زيدٌ فعمروٌ)، و(رأيت محمدًا فصالحًا)، فمن عادتها عاطفة كانت أو متبعة ألا تقع مبتدأة في أول الكلام، وأنَّه لا بد من أن يقع قبلها اسم أو فعل، فلو أنهم قالوا:(أمَّا فزيد منطلق) على تقدير: مهما يقع من شيء فزيد منطلق، وأوجبوا على أنفسهم تقدم (الفاء) على الاسمين مع (أمَّا)، كما يقدمونها عليهما مع (مهما) لوقعت (الفاء) مبتدأة ليس قبلها في اللفظ اسم ولا فعل إنَّما قبلها حرف وهو (أمَّا)، فقدموا أحد الاسمين قبل (الفاء) مع (أما) لما حاولوه من إصلاح اللفظ؛ ليقع قبلها اسم في اللفظ ويكون الاسم الثَّاني الذي بعده وهو خبر المبتدأ وإن لمن يكن معطوفًا الآن على المبتدأ» [١].

- **العدول عن الضمير إلى الظاهر:**

من ذلك: قوله عليه الصلاة والسلام: (من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه)[٢]، فمن الشراح من ذكر أنَّ الشَّرط ليس سببا للجزاء بل الأمر بالعكس، ولكنَّه على تأويل الخبر، أي: من أحب لقاء الله أخبره بأن الله أحب لقاءه، وكذا الكراهة، ومنهم من رأى أن (من) هنا خبرية وليست شرطية، فليس معناه أن سبب حب الله لقاء العبد حب العبد لقاءه ولا الكراهة، ولكنَّه صفة حال الطائفتين في أنفسهم عند ربهم، والتقدير من أحب لقاء الله فهو الذي أحب الله لقاءه، وكذا الكراهة

ورأى الحافظ ابن حجر أنَّ (مَنْ) شرطية لا حاجة إلى دعوى نفي الشَّرطية، فسيأتي في التوحيد من حديث أبي هريرة رفعه، قال الله عز

---

(١) سر صناعة الإعراب:١/ ٢٦٦.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الرقاق، باب: من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وجل: (إذا أحب عبدي لقائي أحببت لقاءه الحديث)، فيتعين أن (مَنْ) في حديث الباب شرطية، وتأويلها ما سبق، وفي قوله:أحب الله لقاءه العدول عن الضمير إلى الظاهر؛ تفخيما وتعظيما، ودفعا لتوهم عود الضمير على الموصول؛ لئلا يتحد في الصورة المبتدأ والخبر، ففيه إصلاح اللفظ؛ لتصحيح المعنى، وأيضا فعود الضمير على المضاف إليه قليل(١).

- **الإصلاح بالتقديم:**

من صور الإصلاح بالتقديم:

- تقديم المفعول:

من ذلك: ما نصَّ عليه السَّمين في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ (٢) ؛ إذ ذكر أنَّ من النَّحويين من رأى أنَّها جواب أمر مقدَّر، والتقدير: تنبَّهوا فارهبون، وهو نظيرُ قولِهم: (زيدًا فاضرب)،أي: تنبَّه فاضربْ زيدًا، ثم حُذِف: تَنَبَّه فصار: فاضْرِب زيدًا، ثم قُدِّم المفعولُ إصلاحًا للَّفظِ لئلا تقعَ (الفاءُ) صدرًا، وإنَّما دَخَلَتِ الفاءُ؛ لتربِطَ هاتين الجملتين(٣).

أمَّا أبو حيَّان فيرى أنَّ التقدير: وتنبَّهوا فارهبون، ثم قُدِّم المفعولُ، فانفصلَ، وأُتِي بالفاء حين قُدِّم المفعول، وفعلُ الأمر الذي هو تنبَّهوا محذوفٌ، فالتقى بحذفه الواوُ والفاءُ، يعني: فصارَ التقديرُ: و فإياي ارهَبُوا؛ فقُدِّم المفعولُ على الفاءِ إصلاحًا للفظ، فصارَ: وإيَّاي فارهبوا، ثم أُعيد المفعولُ على سبيلِ التأكيد ولتكميل الفاصلةِ، وعلى هذا ﴿فإيَّاي﴾ منصوبٌ بما بَعده لا بفعلٍ محذوف، ولا يَبْعد تأكيد المنفصل بالمتصل، كما لا يمتنعُ تأكيد المتصلِ بالمنفصلِ،وعليه فسبب الإصلاح هو التخلص من التقاء حرفين

---

(١) فتح الباري:١١/ ٣٥٨.

(٢) سورة البقرة، من الآية: /٤٠.

(٣) الدر المصون:١/٣١٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأنَّه لا حذف على تقدير أبي حيَّان، على حين جاء الحذف في الأول[١].

- تقديم الكاف على (أنَّ)؛ مبالغة في توكيد التَّشبيه، والاهتمام به:

جاء ذلك في نحو قولهم: (كأنَّ زيدًا عمرو)؛ إذ الأصل: زيد كعمرو، ثمَّ أكَّدُوا الخبر فأدخلوا (إنَّ)، فصار الكلام: إنّ زيدًا كعمرو، ثم إنَّهم بالغوا في توكيد التَّشبيه، فقدّموا حرفه، قال ابن جني: « مِن إصلاح اللفظ قولهم: (كأنَّ زيدًا عمرو) اعلم أنَّ أصل هذا الكلام: زيد كعمرو، ثمَّ أرادوا توكيد الخبر، فزادوا فيه (إنّ)، فقالوا: (إنّ زيدا كعمرو)، ثم إنَّهم بالغوا في توكيد التَّشبيه؛ فقدّموا حرفه إلى أوّل الكلام عناية به، وإعلامًا أن عقْد الكلام عليه، فلمَّا تقدّمت الكافُ وهي جارَّة لم يجز أن تباشر (إنّ)؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحُها، فقالوا: (كأنَّ زيدا عمرو)» [٢].

وقد نصَّ على القول بإصلاح اللفظ في المسألة الشَّاطبيُّ أيضًا؛ إذ قال: «(كأنَّ) معناها التَّشبيه المؤكد، وأصلها عندهم: إنَّ والكاف، فقولك: (كأنَّ زيدًا أسدٌ) أصله: إنَّ زيدًا كأسد، لكنَّهم قدَّموا (الكاف) على (إنَّ) ثم فتحوها؛ إصلاحا للفظ، فصار الحرفان واحدًا» [٣].

وهذا القول جارٍ على من قال بتركيبها من (إنَّ) المكسورة و(كاف) التشبيه، ثمَّ قدمت أداة التَّشبيه، وفتحت همزة (إنَّ) للكاف، قال أبو حيَّان:« أصل (كأنَّ زَيدًا أسَدٌ): إنَّ زيدًا كأسد، فـ(الكاف) للتشبيه و(إنَّ) مؤكدة له، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة، فأزالوا (الكاف) من وسط الجملة؛ وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه فلمَّا أدخلوا الكاف على (إنَّ) وجب فتحها؛ لأنَّ (إنَّ) المكسورة الهمزة لا يتقدمها حرف الجر ولا تقع إلا أولا أبدًا، وبقي معنى التَّشبيه الذي كان فيها وهي متوسطة

---

(١) البحر المحيط: ١/ ٣٣١.

(٢) الخصائص:١/ ٣١٨.

(٣) المقاصد الشافية:٢ / ٣١٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كحالها فيها وهي متقدمة»[١].

وقد نقل الإجماع على أنَّ (كأنَّ) مركبة ابن هشام الخضراوي وابن الخبَّاز، وفيه نظر؛ إذ الخلاف واقع، قال ابن هشام معقبًا عليهما:« (كأنَّ): حرف مركب عند أكثرهم، حتى ادَّعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه، وليس كذلك »[٢].

وقال أبو حيَّان معقبًا على نقل الخضراويِّ: «قول ابن هشام:لا خلاف في أنَّها مركبة من إنَّ وكاف التَّشبيه ليس بصحيح؛ لوجود الخلاف فيها»[٣].

أمَّا من يرى القول بالإفراد وعدم التَّركيب، وأنَّها حرف برأسه فلا يلزمه ما نبَّه عليه ابنُ جني، والشاطبيُّ؛ بحجة أنَّ التَّركيب على خلافِ الأصلِ، ولا دليلَ عليه وهو اختيار أبي حيَّان، وقد نصَّ عليه؛ إذ قال:«الأولى أن تكون (كأنَّ) حرفًا بسيطًا وضع للتشبيه كـ(الكاف)، وألا تكون مركبة من (الكاف،وأن)؛لأنَّ التَّركيبَ عَلَى خِلافِ الأصلِ»[٤].

- **الإصلاح بالوصلة:**

من صور الإصلاح بالوصلة عندهم:

- وصف المعرفة بالجملة:

للنَّعت بالجملة شروط على رأسها: أن يكون المنعوت نكرة، وإنما لم يكن معرفة؛ لأنَّ الجملة نكرة، والنَّكرة لا تقع صفة للمعرفة، قال ابن يعيش: «اعلم أنَّه لا ينعت بالجملة معرفة لو قلت:(هذا زيد أبوه قائم) على أن تجعله صفة لم يجز، فإن جعلته حالا جاز وإنَّما لم توصف المعرفة بالجملة؛ لأنَّ الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة؛ لأنَّها حديث ألا ترى أنَّها

---

(١) التذييل: ٥/ ١٢.

(٢) مغني اللبيب:١/١٩١.

(٣) التذييل:٥/ ١٢، والارتشاف:٣/ ١٢٣٨.

(٤) التذييل:٥/ ١٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تقع خبرًا، نحو: (زيد أبوه قائم)، و(محمد قام أخوه)، وإنَّما تحدث بما لا يعرف، فتفيد السَّامع ما لم يكن عنده، فإن أردت وصف المعرفة بجملة أتيت بالذي وجعلت الجملة في صلته، فقلت: (مررت بالذي أبوه منطلق)، فتوصلت بـ (الذي) إلى وصف المعرفة بالجملة»[١].

وممن ذهب إلى أنَّ الجمل تفسر بالنكرات العكبري؛ إذ قال:« الغرض من الإتيانِ بالذي والتي وصفُ المعارف بالْجُمل؛ إذْ كانت الْجُملُ تفسّر بالنكرات، وينبغي أن يُتوصّل إلى وصف المعرفة بالجملة؛ لئلاّ يكون للنكرة ما ليس للمعرفة، وهذا كجعلهم (ذو) وصلةً إلى الوصفِ بالأجناس، و(أي) وُصلةً إلى نداء ما فيه الألف واللام» [٢].

ومن أجل هذا ذهب ابن يعيش إلى أنَّ الألف واللام في (الذي) ليست للتَّعريف؛ وإنما هي زائدة لإصلاح اللفظ، وإليه ذهب السيوطي؛ إذ قال:«(اللام) في (الذي، والتي) لتحسين اللفظ لا للتعريف؛ بدليل أنَّ بقية الموصولات معارف وهي عارية عن اللام،وإنَّما تُعَرَّفُ بالصلة؛ لأنَّ الذي توصل به إلى وصف المعارف بالجمل، والصفة لا بد من كونها معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات»[٣].

هذا وقد رأى ابن يعيش أنَّ ذلك راجع لسببين:

الأول: الألف واللام في الموصولات زيادة لازمة، ولام التعريف لا نعرفها جاءت لازمة بل يجوز إسقاطها، نحو: (الرجل، والغلام)، و(رجل وغلام).

الثاني: من الأسماء الموصولة ما هو معرى من الألف واللام ومع ذلك معرفة، كـ (من وما، وأي)؛ وذلك إذ قال: «أمَّا الألف واللام فهم

---

(١) شرح المفصل:٣ / ٥٤.

(٢) اللباب:٢/ ١١٣.

(٣) الأشباه والنظائر:٢/٤٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(الذي، والتي)، وتثنيتهما وجمعهما، فذهب قوم إلى أنَّها زائدة للتَّعريف على حدِّها في (الرَّجل، والغلام)؛ لأنَّها معارف، والألف واللام معرفان فكان إفادة التعريف بهما، والذي عليه المحققون أنهما زائدتان، والمراد لفظ التعريف لا معناه.

والذي يدل أنهما ليستا لمعنى التعريف أمران:

أحدهما: أن الألف واللام في الموصولات زيادة لازمة، ولام التعريف لا نعرفها جاءت لازمة، بل يجوز إسقاطها، نحو:(الرجل والغلام، ورجل، وغلام)، ولم نجدهم قالوا:(لذي)، كما قالوا:غلام، فلما خالفت ما عليه نظائرها دلَّ على أنَّها زائدة لغير معنى التَّعريف، كما يزاد غيرها من الحروف.

والأمر الثَّاني: أنَّا نجد كثيرا من الأسماء الموصولة معراة من الألف واللام، وهي مع ذلك معرفة وهي (من، وما، وأي)، نحو قولك: (ضربن من عندك)، و(أخذت ما أعطيتني)، و(لأكرمن أيهم في الدر)، فهذه الأشياء كلها معارف ولا ألف ولا لام فيها كما كانتا في الذي والتي، وإنَّما تعرفها بما بعدها من صلاتها، وإذا ثبت أنَّ الصِّلة معرفة لم يكن الألف واللام فيما دخلا فيه من الموصولات معرفة، أيضا لأنَّ الاسم لا يتعرف من جهتين، وإذا ثبت أنَّ الألف واللام لا يفيدان هنا التعريف كان زيادتهما لضرب من إصلاح اللفظ ؛ وذلك أن (الذي) وأخواته مما فيه لام إنما دخل توصلا إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكرات»[1].

ولم يكن ابن يعيش متفردا فيما ذهب إليه، بل إن القول بأن (أل) زائدة لازمة هو مذهب ابن جنِّي؛ للذي ذكر ابن يعيش، وقد رأى ابن جني أنَّ الذي حملهم على الزِّيادة هو التوصل إلى وصف المعارف بالجمل؛ لكون

---

(١) شرح المفصل:٣/ ١٤٠، ١٤١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجمل نكرات، وأن ذلك إنما كان خاصا بالذي دون (من، وما، وأي) ؛لأن (من، وما) على حرفين، وليس في الأوصاف شيء على حرفين، وكانت الزيادة اللام دون غيرها؛ لكونها مختصة بالأسماء، وتعريفا للوصف من جهة أخرى؛ إذ الجملة أصبحت وصفا للمعرفة، وأما (أي) ففيها معنى الإضافة، و(اللام) لا تجامع الإضافة [١].

ومن شواهد المسألة قوله تعالى:﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾[٢]

قال الرَّازيُّ:« كلمة (الَّذِي) تقتضي وصف المعرفة بجملة معلومة، فلا بد وأن تكون هذه الجملة قد كانت معلومة له»[٣].

وقال ابن عادل: «لأنّ قول موسى ــ عليه السلام ــ ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾ يقتضي ذلك؛ لأن كلمة ﴿الَّذِي﴾ تقتضي وصف المعرفة بجملةٍ معلومةٍ عند المخاطب»[٤].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الخَرَّاصُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي غَمْرَةٍ سَاهُونَ﴾ فقد قال الرَّازي منبها على الفائدة اللفظيَّة والتي كان منها وصف المعرفة بالجملة: «فيه مسألتان: إحداهما: لفظيَّة، والأخرى: معنويَّة،أمَّا اللفظيَّة: فقوله: ﴿سَاهُونَ﴾ يحتمل أن يكونَ خبرًا بعد خبر، والمبتدأ هو قوله: ﴿هُمْ ﴾ وتقديره: هم كائنون في غمرة ساهون، كما يقال: (زيد جاهل جائز) لا على قصد وصف الجاهل بالجائز، بل الإخبار بالوصفين عن زيد، ويحتمل أن يكون ﴿سَاهُونَ﴾ خبرًا و﴿ فِي غَمْرَةٍ﴾ ظرف له، كما يقال: (زَيْدٌ فِي بَيْتِه قَاعِدٌ)، يكون الخبر هو القاعد لا غير، و(في بيته) لبيان

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٥٣-٣٥٦.

(٢) سورة طه، من الآية:/ ٥٠.

(٣) مفاتيح الغيب:٢٢/ ٥٧.

(٤) اللباب:/ ٣٥٦٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ظرف القعود كذلك ﴿فِي غَمْرَةٍ﴾؛ لبيان ظرف السُّهو الذي يصحح وصف المعرفة بالجملة ولولاها لما جاز وصف المعرفة بالجملة،وأمَّا المعنويَّة: فهي أنَّ وصفَ الخرَّاص بالسُّهو والانهماك في الباطل، يحقق ذلك كون الخراص صفة ذم، وذلك لأنَّ ما لا سبيل إليه إلا الظن إذا خرص الخارص وأطلق عليه الخراص لا يكون ذلك مفيد نقص، كما يقال في خراص الفواكه والعساكر وغير ذلك، وأما الخرص في محل المعرفة واليقين فهو ذم فقال: ﴿قُتِلَ الخَرَّاصُون الَّذِينَ هُمْ﴾ جاهلون ساهون لا الذين تعين طريقهم في التخمين والحزر، وقوله تعالى: ﴿سَاهُونَ﴾ بعد قوله: ﴿فِي غَمْرَةٍ﴾ يفيد أنَّهم وقعوا في جهل وباطل، ونسوا أنفسهم فيه فلم يرجعوا عنه»[١].

- جعلهم (ذو) وصلةً إلى الوصفِ بالأجناس:

الأشياء التي ينعت بها هي: المشتق، والجامد الذي يشبه المشتق، والجملة، وشبه الجملة، أمَّا الذي يشبه المشتق فواقع في أشياء منها: (ذو) التي بمعنى صاحب، قال الفيرزآبادي:«(ذو) معناها:صاحب كلمةٌ صِيغَت لِيُتَوَصَّلَ بها إلى الوصفِ بالأجْناسِ»[٢] إذ لا يصح أن يقال في (زيد ذو مال): زيد مال، فكان الغرض من النَّعت بها التوصل إلى الوصف بالأجناس، قال أبو البقاء: «الغرض منها التوصُّل إلى الوصف بالأجناس؛ إذ كان يتعذَّر الوصف بها بدون (ذو) ألا ترى أنَّك لا تقول: (زيدٌ مَال ولا طُول) حتى تقول:(ذو مال وذو طول)، وههنا لم يجز إضافتها إلى المضمر؛ لأنَّه ليس بجنس وما جاء من ذلك فشاذٌّ أو من كلام المحدثين؛ وإنَّما عدلوا عن (صاحب) إلى (ذو) وإن كانت بمعناها؛ لأنَّ صاحبًا تضاف

---

(١) مفاتيح الغيب:٢٨/ ١٦٤.

(٢) القاموس المحيط: ٤/ ٤١١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلى الجنس والعلم وغير ذلك، فخصَّصوا (ذو) بالإضافة إلى الجنس» [١].

وقد جعلها أبو البقاء نظيرة (أل) في (الذي)؛ إذ قال:« الغرضُ من الإتيانِ بالذي والتي وصفُ المعارف بالْجُمل؛ إذْ كانت الْجُملُ تفسّرُ بالنكرات، وينبغي أن يُتوصّل إلى وصف المعرفة بالجملة لئلا يكون للنكرة ما ليس للمعرفة، وهذا كجعلهم (ذو) وصلةً إلى الوصفِ بالأجناس» [٢].

قال ابن يعيش: «أمَّا (ذو) فلا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلا إلى اسم جنس من نحو: (مال، وعقل) ونحوهما، ولا تضاف إلى صفة ولا مضمر، فلا يقال: (ذو صالح)، و(لا طالح)، ولا يجوز (ذوه)، ولا (ذوك)؛ لأنَّها لم تدخل إلا وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس، كما دخلت (الذي) وصلة إلى وصف المعارف، وكما أتي بـ (أي) وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام »[٣].

- **جعلهم (أي) وُصلةً إلى نداء ما فيه الألف واللام:**

إنَّما كانت (أي) وصلة؛ لأنَّه لا يقال: (يا الرجل)، ولا (يا المرأة)؛ لئلا يؤدي ذلك إلى اجتماع معرفين على الأقل في اللفظ، وقد جعلها ابن جني نظير (أل) في الذي للتوصل إلى وصف المعرفة بالجملة من أجل إصلاح اللفظ؛ إذ قال:« لما أرادوا نداء ما فيه (لام) المعرفة ولم يمكنهم أن يباشروه بـ (يا) لما فيها من التعريف والإشارة، توصلوا إلى ندائها بإدخال (أي) بينهما، فقالوا: (يا أيها الرجل)، فالمقصود بالنداء هو (الرجل)، و(أي) وصلة إليه، كما أنَّ القصد في قولك: (مررت بالرَّجلِ الذي قَام أخُوه) أن يوصف الرجل بقيام أخيه، فلما لم يمكنهم ذلك لما ذكرناه، توصلوا إليه

---

(١) اللباب: ١/ ٨٩.

(٢) اللباب: ٢/ ١١٣.

(٣) شرح المفصل: ١/ ٥٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالذي»[١].

على أنَّ النَّحويين اختلفوا في نداء ما فيه (أل) الزائدة في نحو:(الحرث)؛ وكانت علة المنع راجعة إلى الصورة اللفظية، وهي الخوف من اجتماع معرفين، قال الصبان:« منعوا نداء ما فيه (أل)؛ لئلا يجتمع معرفان، وذلك غير لازم هنا؛ لأنَّ (أل) هنا غير معرفة إلا أن يكون المنع لأجل الصورة اللفظية»[٢].

- **الإصلاح بالتسكين:**

من صور الإصلاح بالتسكين:

- **تسكينُهم لامَ الفعل إذا اتّصل بها عَلَمُ الضمير المرفوعُ:**

نصَّ على ذلك ابن جنِّي؛ إذ قال: «من ذلك: تسكينُهم لامَ الفعل إذا اتّصل بها عَلَمُ الضمير المرفوعُ، نحو: (ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَ، وضربْنا)؛ وذلك أنَّهم أجْرَوُا الفاعل هنا مُجرى جزء من الفعل، فكُرِه اجتماع الحركات الذي لا يوجد في الواحد، فأسكنوا (اللام) إصلاحا للَّفظ، فقالوا: (ضربْتُ، ودخلْنا، وخرجتم) نعم وقد كان يجتمع فيهِ أيضًا خمس متحركات نحو: (خرجتما)، فالإسكان إذا أشدّ وجوبًا، وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع، فتفطّن له»[٣]

وإنما كان التسكين مع المرفوع دون المنصوب؛ لأنَّ المنصوب ليس كالجزء من الفعل، قال الشاطبيُّ:«لم يفعلوا ذلك في ضمير المنصوب، نحو: (ضَرَبَنَا)؛ إذ ليس الضمير هنالك مع الفعل كالجزء، فلم يعتبر معه توالي الحركات»[٤].

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٥٤.

(٢) حاشية الصبان:٣/ ١٤٦.

(٣) الخصائص:١/٣٢١، ٣٢٢.

(٤) المقاصد الشافية: ٩/ ٣٧٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وذكر السيوطيُّ أنَّ المضارع سكن حملا على الماضي، أما الأمر فتسكينه جاء استصحابا ؛ إذ قال: «إذا أسند الفعل إلى (التاء، والنون، ونا) سكن آخره كـ(ضربت، وضربن، ويضربن، واضربن، وضربنا)؛ وعلة الإسكان عند الأكثر كراهة توالي أربعة حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأنَّ الفاعل كجزء من فعله، وحمل المضارع على الماضي، وأما الأمر فيسكن استصحابا»[١].

وأما ابن مالك فقد ضعف هذه العلة، ورأى أنها قاصرة؛ إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي، نحو:(انطلق)، والكثير لا يتوالى فيه، فمراعاته أولى وبأن تواليها لم يهمل؛ بدليل:(علبط، وعرتن، وجندل)، ولو كان مقصود الإهمال وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة، ولسدوا باب التأنيث بالتاء، نحو: (شجرة)، قال: وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: (أكرمنا، وأكرمنا)، ثم حملت (التاء) و(النون) على (نا) للمساواة في الرفع، والاتصال، وعدم الاعتلال[٢].

على أن اجتماع الحركات لم يكن مَقْصُورًا على ما نصَّ عليه ابن جنِّي، بل كان من صوره أيضا:

- تسكينهم (النون)من نحو:(انطلق) مما أصله ثلاثة أحرف،ولحقته زيادة واحدة سوى الألف أو زيادتان، قال السيرافي في الباب الذي عقده سيبويه بعنوان:هذا باب ما تسكن أوائله من الأفعال المزيدة:«اعلم أنَّ هذا البابَ يشتملُ على ما لحقته ألفُ الوصلِ ممَّا أصلُه ثلاثة أحرف ولحقته زيادة واحدة سوى الألف أو زيادتان، وقد ذكرنا جملته فيما مضى؛ إنما لحقته ألف الوصل بسكون أوله؛ وإنَّما سُكِّنَ أوله لأنَّه لو تحرك لتوالى أكثر

---

(١) الهمع:١/ ٥٧.

(٢) ينظر:شرح التسهيل:١/ ١٢٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من ثلاث متحركات،ألا ترى أن لو حركنا(النُون)من نحو:(انطلق) والطاء واللام متحركات لتوالى أربع متحركات، وذلك مفقود في كلامهم في كلمة واحدة إلا ما خف، والأصل غيره »[١].

- تسكين(العين) من(عشرة)إذا كانت مركَّبة؛كراهة توالي أربع متحركات فيها هو كالكلمة الواحدة على لغة الحجاز،قال الخضريُّ:«إذا كانت (العشرة) بالتاء،وهي مركبة سكنت شينها في لغة الحجاز؛ كراهة توالي أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة »[٢].

- تركهم إدخال(اللام)على(السين)؛كراهة توالي الحركات،كما ذهب إلى ذلك بعض المغاربة،قال السيوطيُّ:«قال بعض المغاربة:امتنعت العرب من إدخال(اللام)على (السين) ؛ كراهة توالى الحركات في (سيتدحرج)، وطرد الباقي»[٣].

- **الإصلاح بالإدغام:**

من صور الإصلاح بالإدغام:

- **الإدغام في المتقارب:**

نصَّ على هذا الإصلاح ابن جنِّي في الباب الذي عقده بهذا الخصوص، وجعل منه: الإدغام في المتقارب؛ إذ قال: « من ذلك: باب الإدغام في المتقارب نحو: (وَدّ) في وتِد، ومن الناس (مَقْول) في: من يقول، ومنه جميع باب التقريب، نحو: (اصطبر)، و(ازدان)، وجميع باب المضارَعة، نحو: مَصْدَرٍ وبابه»[٤].

تضمن كلام ابن جني الإشارة إلى ثلاث نقاط:

---

(١) شرح الكتاب: ٥/ ١٧٩.

(٢) حاشية الخضري: ٢/ ١٣٧.

(٣) الهمع:١/ ١٤٠.

(٤) الخصائص: ١/ ٣٢١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأولى: إدغام المتقاربين في نحو:(وَدّ) في وِتد، ومن الناس (مَيْقول) في: من يقول.

الثانية: الإدغام في نحو: (اصطبر، وازدان).

الثالثة: الإدغام في نحو: مَصْدَرٍ وبابه.

ولي وقفة مع قول ابن جني:« الإدغام في المتقارب»؛ إذ فيه تسامح؛ فلا يصح إدغام الحرف في غير مثله؛ ولعلَّ الذي حمل ابن جني على هذا التَّسامح أنَّ ذلك ليس موطنه وإلا لأطال النفس، ومد الظل، ووضع كل شيء في الموضع اللائق به.

وشبيه بذلك قول ابن مالك الذي أشار فيه إلى إدغام (الواو) في (الياء) عند الإضافة إلى ياء المتكلم:

وَتُدْغَمُ اليَا فِيهِ وَالوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ[1]

والذي من أمثلته إضافة(زيدون) إلى ياء المتكلم، فتقول:(زيديَّ)، والأصل كما ذكر الإمام الشاطبي:«إنْ كَانَ آخرُ الاسمِ واوًا، كـ(زيدين) في حالة الرفع - إذ لا يكون اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة إلا في جمع السلامة، وإنَّما تصير(الواو) آخرًا بعد حذف النون للإضافة - قلبت (الواو) ياء وأدغمت في ياء المتكلم، فتقول: (جاءني زَيْدِيَّ)، و(أقبل مكرمِيَّ)، وفي الحديث:(أو مُخرجِيَّ هم)؟ [2]، وأصل ذلك: (زيدوي، و(مكرموي)، و (مخرجوي)، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت في (الياء)، فصار: (زيدُيَّ، ومكرِمُيَّ،ومخرِجُيَّ) بضمِّ ما قبل الياء، وكسر ما قبل الياءين؛ لمناسبة الكسرة للياء،ومنافرة الضمة لها،

---

(١) الخلاصة:/٣٠.

(٢) ينظر: صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فصار: زيديٌ، ومكرميٌ، ومخرجيٌ على لفظ المنصوب والمجرور»[١].

ولذا قال الشاطبي معقبًا على قول ابن مالك السَّابق:« يعني أنَّ (الياء) و(الواو) اللذان يقعان قبل ياء المتكلم يدغمان في ياء المتكلم، أمَّا (اليَاء) فيجتمع المثلان، فيدغم الأول في الثاني، فتقول:(قاضيٌ، وغازيٌ)، و(مررت يابنيٌ)، وأمَّا (الواو) فلا يصح إدغامها في (الياء) وهي واو؛ وإنَّما حكمه أن تقلب ياء للعلة المتقدمة، وحينئذ تدغم في (الياء) لا أن تدغم قبل القلب؛ إذ لا يمكن ذلك، فكان حقه أن يحرر وجه العمل، والجواب أنَّ إدغام الواو في الياء ــ وإن كان لا يصح إلا بعد القلب ــ أطْلَقَ عليه إدغامًا، ولم يشعر بالقلب، كما يُطْلِقُ عامة النَّحويين في الحرفين المتقاربين لفظ الإدغام من غير أن يشعروا بقلب الأوَّل حتى يصير مع الثَّاني مثلين؛ إذ لا يصح إدغام الحرف فيما ليس مثله، فلما كانوا يسامحون أنفسهم في هذا القدر تابعهم النَّاظم فيما هو مثله، وأيضا فإنه أطلق القول بالإدغام، ولم يبين كيفية الوصول إليه؛إذ ليس موضعه، وإنَّما بيَّنه في التَّصريف، فمنه يؤخذ ذلك لا من هنا»[٢].

- **الإصلاح بالحذف:**

من صور الإصلاح بالحذف:

- **حذف (التاء) في جمع (تمرة):**

اجتماع أداتي تأنيث فيه فساد لهذا اللفظ الذي هو محل لهذا الاجتماع هذا من جهة؛ ولأنه يؤدي من جهة أخرى إلى وقوع التاء حشوا،وقد تنبه إلى ذلك الأصفهاني[٣] ؛ إذ قال:«الاسم المؤنث على ثلاثة أضرب: مؤنث بالتاء، ومؤنث

---

(١) المقاصد الشافية:٤/١٩٥.

(٢) المقاصد الشافية: ٤/ ١٩٩.

(٣) علي بن الحسين بن علي بن أبي الحسن الباقولي، المعروف بجامع العلوم، له شرح اللمع، وشرح الجمل كان حيا سنة خمس وثلاثين وخمسمائة هـ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالألف المقصورة، ومؤنث بالألف الممدودة، فما كان من ذلك مؤنثا بالتاء، فنحو: (مسلمة، وعمة)، تقول في جمعه: مسلمات وعمات،والأصل:مسلمتات، وعمتات، فحذفت (التاء) الأولى؛ كيلا تجتمع في الاسم الواحد علامتا تأنيث، ولأنها لو أثبتت لكان علامة التأنيث حشوا وهي لا تكون إلا طرفا، ألا ترى أن من قال: (علقاة) لم يحكم على ألفها بألف التأنيث، كما حكم عليها في (علقى)؛ لأن علامة التأنيث لا تقع حشوا» [١].

ولم يكن سبيل لإصلاح هذا اللفظ إلا بالحذف هذا الذي نص عليه ابن جنّي؛ إذ قال: «من ذلك قولهم في جمع (تمرة، وبُسْرة)، ونحو ذلك: تَمَرات وبُسرات؛ فكرِهوا إقرار (التاء)؛ تناكُرًا لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد، فحذفت وهي في النيَّة مرادة البتَّة لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ؛ لأنَّها في المعنى مقدَّرة منويّة لا غير، ألا تراك إذا قلت: (تمرات) لم يعترض شك في أنَّ الواحد منها تمرة، وهذا واضح، والعناية إذا في الحذف إنَّما هي بإصلاح اللفظ؛ إذ المعنى ناطق بالتاء، مقتض لها، حاكم بموضعها»[٢]

- حذف (الهاء) من نحو: (قطع الله يد ورجل من قالها):

يستشهد بهذا القول على حذف المضاف إليه مع نية لفظه، وفي ذلك خلاف بين العلماء، والذي عليه الفراء أنه لا يجوز ذلك إلا في المصطحبين،كاليد والرجل،والنصف والربع، وقبل وبعد، فأما نحو:دار»، وغلام، فلا يجوز ذلك فيهما،وعليه لا يصح لديه أن تقول:(اشتريت دار، وغلام زيد) [٣].

وذهب ابن مالك إلى أن المضاف إليه يحذف بكثرة، ويبقى المضاف

ينظر: لإشارة التعيين: / ٢١٦، و بغية الوعاة: ٢ / ١٦١.

(١) شرح اللمع:١/٢٦١.

(٢) الخصائص:١/ ٣١٤، ٣١٥.

(٣) الهمع:٢/ ٥٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على حاله إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول، نحو:(قطع الله يد ورجل من قالها)، فالتقدير: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه يد وهو من قالها؛ لدلالة ما أضيف إليه (رجل) عليه؛ وذلك إذ قال:« قد يحذف المضاف إليه مقدرًا وجوده، فيترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف،وأكثر ما يكون ذلك مع عطف مضاف إلى مثل المحذوف على المضاف إلى المحذوف، كقول بعض العرب: (قطع الله يد ورجل من قالها)»[١].

وقال أيضا:

وَيَحْذُفُ الثَّاني فَيَبْقَى الأوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الذِي لَهُ أَضَفْتَ الأوَّلا[٢]

ووقع خلاف بينهم في الاستدلال بالقول السابق، قال ابن عقيل:«مذهب سيبويه أن الأصل: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه رجل، فصار قطع الله يد من قالها ورجل، ثم أقحم قوله: و(رجل) بين المضاف وهو(يد) والمضاف إليه الذي هو:(من قالها)، فصار: قطع الله يد ورجل من قالها، فعلى هذا يكون الحذف من الثَّاني لا من الأول، وعلى مذهب المبرد بالعكس قال بعض شراح الكتاب، وعند الفراء يكون الاسمان مضافين إلى من قالها، ولا حذف في الكلام لا من الأول، ولا من الثاني» [٣].

وعلى ما يقتضيه مذهب سيبويه يرى الشاطبي أنَّ الحذف إنَّما جرى في هذا القول إصلاحا للفظ؛ إذ قال:« ذهب سيبويه إلى أنَّها من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فكأنَّ الأصل: قطع الله يد من قالها ورجله، ثمَّ

---

(١) شرح الكافية الشافية:٢/ ٩٧٦.
(٢) الخلاصة:/٣٠.
(٣) شرح ابن عقيل على الألفية:٣ /٨١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أقحم (الرجل) بين المضاف والمضاف إليه، فصار في التقدير: يد ورجل من قالها، ثمَّ حذفت (الهاء)؛ اجتزاء بمن عن الضمير، وإصلاحا للفظ فصار: يد ورجل من قالها» [١].

- **الإصلاح بالوصف:**

من صور ذلك:

- **الابتداء بالنكرة عن طريق الوصف:**

من شواهد المسألة ما جاء في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[٢]

فقد أوردوا فيها جملة من الأعاريب منها: أنَّ ﴿سواء﴾: خبر مقدم وأن ﴿أأنذرتهم﴾: مبتدأ وهو في تأويل مصدر، و﴿ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾: معطوف عليه، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء.

وقد نصر ذلك ابن يعيش من جهة المعنى؛ إذ قال:« الفعل هنا في تأويل المصدر، والمعنى: سواء عليهم الإنذار وعدم الإنذار، فالإنذار وما عطف عليه مبتدأ في المعنى: وسواء الخبر وقد تقدم، وسواء مصدر في معنى اسم الفاعل، والتقدير: مستويان على ما تقدم، ألا ترى أنَّ موضع الفائدة الخبر والشك إنَّما وقع في استواء الإنذار وعدمه، لا في نفس الإنذار، ولفظ الاستفهام لا يمنع من ذلك؛ إذ المعنى على التعيين والتحقيق لا على الاستفهام؛ وإنما الهمزة هنا مستعارة للتسوية، وليس المراد منها الاستفهام؛ وإنَّما جاز استعارتها للتسوية لاشتراكهما في معنى التسوية، ألا ترى أنك تقول في الاستفهام: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو)، و(أَزَيْدٌ أَفْضَلُ أَمْ خَالِدٌ)، والشيئان اللذان يسأل عنهما قد استوى علمك فيهما، ثم تقول في

---

(١) المقاصد الشافية:٤/ ١٧٠.

(٢) سورة البقرة، من الآية:/ ٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التسوية: (مَا أُبَالِي أَفَعَلَ أَمْ لَمْ يَفْعَلْ)، فأنت غير مستفهم وإن كان اللفظ الاستفهام؛ وذلك لمشاركته الاستفهام في التسوية؛ لأنَّ معنى: ما أبالي أفعل أم لم يفعل،أي: هما مستويان في علمي، كما قال في الاستفهام كذلك، هذا هو التحقيق من جهة المعنى»[١].

وهذا الإعراب ذهب إليه الفارسي؛ إذ قال: «فسواء في الآية مرتفع بالابتداء وما بعده مما دخل عليه حرف الاستفهام في موضع الخبر، وبالجملة في موضع بأنها خبر إن » [٢].

ويصح في ﴿سواء﴾ أن تكون مبتدأ وما بعده خبر، وقد نصر ذلك ابن يعيش من جهة اللفظ؛ إذ قال: «أمَّا إعراب اللفظ، فقالوا: (سَواء) مبتدأ، والفعلان بعده كالخبر؛ لأنَّ بهما تمام الكلام، وحصول الفائدة،فكأنَّهم أرادوا إصلاح اللفظ، وتوفيته حقه»[٣].

ووجه الإصلاح هنا أنَّ النَّكرة الموصوفة يصح الإخبار عنها بالمعرفة، قال الشيخ ياسين: «يجوز أن يكون مبتدأ وما بعده خبره، وهذا الأخير مبني على أن النكرة المختصة يصح أن يخبر عنها بالمعرفة» [٤].

- **الإصلاح بالتأخير:**

من صور الإصلاح بالتأخير:

- **تأخيرهم لام الابتداء عن (إن):**

نصَّ ابن جني على هذا الإصلاح في أثناء تناوله لأمثلته؛إذ قال: « من ذلك قولهم:(إن زيدًا لقائم)، فهذه لام الابتداء، وموضعها أوّل الجملة وصدرُها، لا آخرها وعَجزُها، فتقديرها أوّلُ: لَئِنَّ زيدًا منطلق، فلمَّا كُرِه

---

(١) شرح المفصل:١/ ٩٣.

(٢) الحجة:١/ ٢٦٨.

(٣) شرح المفصل:١/ ٩٣

(٤) حاشية الشيخ ياسين على التصريح: ١/ ١٥٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تلاقى حرفين لمعنى واحد – وهو التوكيد – أخّرت اللام إلى الخبر فصار (إنّ زيدًا لَمُنْطَلِقٌ)، فإن قيل هَلاَّ أخّرت (إنّ) وقدّمت اللام؟ قيل: لهذا ذلك من أوجه:أحدها:أنّ اللام لو تقدّمت وتأخّرت (إنّ) لم يجز أن تنصب(إنّ) اسمها الذي من عادتها نصبه من قِبل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوّت سببه،وحمَت من العوامل جانبه، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول: (لَزَيدٌ إنّ قائم)، ولم يكن إلى نصب زيد – وفيه لام الابتداء – سبيل، ومنها: أنك لو تكلّفت نصبَ زيد – وقد أخّرت عنه (إنّ) – لأعملت (إنّ) فيما قبلها، و(إنّ) لا تعمل أبدا إلا فيما بعدها، ومنها: أنّ (إنّ) عاملة واللام غير عاملة والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا، وخبره قد يكون جملة وفعلا وظرفًا وحرفًا، فجعلت (اللام) فيه؛ لأنّها غير عاملةً، ومنعت منه (إنّ)؛لأنّها لا تعمل في الفعل ولا في الجملة كلّها النصب إنّما تعمله في أحد جزأيها ولا تعمل أيضًا في الظرف، ولا في حرف الجرّ؛ ويدلّ على أنّ موضع اللام في خبر إنّ أول الجملة قبل (إن) أنّ العرب لّما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا (الهمزة) هاء؛ ليزول لفظ (إنّ)، فيزولَ أيضا ما كان مستنكرها من ذلك، فقالوا: (لَهَنك قائم)، أي: لَئنك قائم»[1].

- **الإصلاح بالإبدال:**

من صور الإصلاح بالإبدال:

- **إبدال (الهاء) من همزة (إن) عند التقائها مع لام الابتداء:**

وقع هذا الإبدال بقصد إصلاح اللفظ نصّ على ذلك ابن هشام في تذكرته[2]، وابن جني في سياق حديثه عن إصلاح اللفظ؛ إذ قال: «يدلّ على أنّ موضع (اللام) في خبر (إنّ) أول الجملة قبل (إن) أنّ العرب لّما جفا

---

(١) الخصائص: ١/ ٣١٥، ٣١٦.

(٢) الأشباه والنظائر: ١/ ٨٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عليها اجتماعُ هذين الحرفين قلبوا (الهمزة) هاء؛ ليزول لفظ (إنّ)، فيزولَ أيضا ما كان مستكرَهًا من ذلك، فقالوا: (لهنك قائم)، أيْ: لَتنُّك قائم» [١].

- **الأصل في (هنّت) التي هي اسم إشارة:**

قال البغدادي:«هنَا لا تختصّ بالإشارة إلى المكان، بل قد يراد بها الزمان»[٢]،وأصلها (هنا)، ثم ألحقت هاء السكت، فقيل:(هناه) وذلك عند الوقف، ثمَّ أجري الوصل مجرى الوقف، ثم قلبت (الهاء): (تاء)؛ وذلك من أجل تحسين اللفظ، قال الزمخشري: «ألحقت هاء السكت، فقيل: هناه كـ (هؤلاه) في من قصر (هؤلاء)، ووقف عليه،ثمَّ أجرى الوصل مجرى الوقف، فلم يحذف في الدرج،ثم قلبت تاء بدالة وقوعها في الدرج، وإن كانت في الوصل للوقف كأنّها هاء (رحمة، وظلمة)،ثم حذفت (الألف) منها؛لالتقاء السَّاكنين، وكل ذلك لإراعة الازدواج، والتشاكل، وتحسين اللفظ، والكلمة السائرة يكثر فيها مثل هذا، وقيل معناه: لا تهنت العيش، يضرب لمتمني شيء قد أيس منه»[٣].

- **إصلاح اللفظ بالفصل:**

له صور كثيرة منها:

- **الفصل بـ(ما)**

من ذلك: الفصل بـ (ما) في قراءة نافع وابن كثير: ﴿ وإن كل لما ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾ [٤] بتخفيف ﴿إنْ﴾ و﴿لَمَا﴾، فقد ذهب بعضهم إلى أن (اللام) هي الموطِّئة للقسَم، ولمَّا اجتمع اللامان، واتفقا في اللفظ، فُصِل

---

(١) الخصائص: ١/٣١٥، ٣١٦.

(٢) خزانة الأدب:٢/ ١٥٧.

(٣) المستقصى:٢/ ٦٧.

(٤) سورة هود، من الآية:/ ١١١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بينهما بـ(ما)، كما فُصِل بالألف بين النونين في (يَضْرِبْنانِّ)، وبين الهمزتين في نحو: (أأنت)، ذكر ذلك السمينُ الحلبيُّ؛ إذ قال: «اللام الأولى هي الموطئة للقسم، ولما اجتمع اللامان واتفقا في اللفظ،ففصل بينهما بـ(ما)، كما فُصِل بالألف بين النونين في (يَضْرِبْنانِّ)، وبين الهمزتين في نحو: (أأنت)، فظاهرُ هذه العبارة أنَّ (ما) هنا زائدةٌ جيء بها؛ للفصل إصلاحًا لِلَّفظ، وعبارةُ الفارسي مُؤْذِنَةٌ بهذا»[١].

لكن الفرق بين ما قال الفارسيُّ، وما ذكره السمينُ أنَّ الفارسيَّ جعل (اللام) الأولى لام (إن) محتكما بذلك إلى العرف، قال أبو حيان: «قال أبو علي: العرف أن تدخل لام الابتداء على الخبر، والخبر هنا هو القسم، وفيه لام تدخل على جوابه، فلما اجتمع اللامان والقسم محذوف، واتفقا في اللفظ، وفي تلقي القسم فصل بينهما بما، كما فصلوا بين اللام و(أن) »[٢].

قال الفارسي: « قوله: ﴿وإنْ كلا لَمَا﴾ وقد دخلت في الخبر(لام) أخرى، وهي التي يتلقى بها القسم، وتختص بالدخول على الفعل، ويلزمها في أكثر الأمر إحدى النونين، فلما اجتمعت اللام، واتفقا في تلقي القسم، واتفقا في اللفظ، فصل بينهما بـ(ما)، كما فصل بين (إن، واللام)، فدخلت (ما) لهذا المعنى وإن كانت زائدة؛ لتفصل، وكما جلبت النون وإن كانت زائدة في نحو: ﴿فإمَّا ترين من البشر أحدا﴾[٣]....»[٤].

وقد فهم من سياق حديث الفارسي، وأبي حيان، والسمين أن الفصل لإصلاح اللفظ وارد أيضا في أشياء منها:

ـ الفصل بالألف بين النونين في نحو: (يضربنان)؛ كراهية توالي

---

(١) الدر المصون: ٦/ ٤٠٠.

(٢) البحر المحيط: ٥/ ٢٦٦.

(٣) سورة مريم من الآية:/ ٢٦.

(٤) الحجة:٤ / ٣٨٥، ٣٨٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأمثال، وكراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة[١].

ـ الفصل بين الهمزتين في نحو: (آأنت)؛ كراهية التقاء همزتين[٢]، ومنه قول الشاعر:

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ * وَبَيْنَ النُّقَا آأنت أَمْ أُمُّ سَالِمِ [٣]

قال سيبويه: «من العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا؛ وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا،كما قالوا: (الخَسِينان)، ففصلوا بالألف؛كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة» [٤].

- **الإصلاح بترك الفصل:**

من صور ذلك:

- **تركهم بقاء المجرور لفظا لا جار له:**

قال ابنُ جني:«أما تركهم إظهار الضمير في الثَّاني، وأن يقولوا: (بين ذراعي وجبهته الأسد)، ونحو ذلك، فإنَّهم لو فعلوه لبقى المجرور لفظًا،لا جار له في اللفظ يجاوره، لكنَّهم لما قالوا:(بين ذراعي وجبهة الأسد)، صار كأنَّ (الأسد) في اللفظ مجرور بنفس (الجبهة) وإن كان في الحقيقة مجرورًا بنفس الذراعين، وكأنَّهم في ذلك إنَّما أرادوا إصلاح اللفظ، وأمَّا قبح حذف الضمير مجرورا؛ لضعفه عن الانفصال، فساقط عنا أيضا؛ وذلك أنَّه إنَّما يقبح فصل الضمير المجرور متى خرج إلى اللفظ، نحو: (مررت بزيدوك)،

---

(١) الكتاب:٣/ ٥٥١.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ٤/ ٣٤٧.

(٣) بيت من الطويل، لذي الرمة.

الشاهد قوله: (آأنت)؛ إذ فصل بين الهمزتين

ينظر: الديوان:/ ٦٢٢، والكتاب:٣/ ٥٥١، وشرح شافية ابن الحاجب:٤/ ٣٤٧.

(٤) الكتاب:٣/ ٥٥١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و(نزلت على زيدوهُ)؛ لضعفه أن يفارق ما جره»[١].

- الإصلاح بالتعويض:

من صوره:

- التعويض بـ(ما) عن (كان) المحذوفة بعد (أن) المصدرية؛ إ تدخل المصدرية على غير الفعل.

- صرفهم (ذلذل)، و(جندل):

الأصل في (ذلذلٌ، وجندلٌ): ذلاذل وجنادل ممنوعان من الصرف لأنهما بزنة (مساجد)، ولما وقع الحذف حصل الصرف؛ ووجهه عن سيبويه التعويض عن المحذوف؛ إذ قال:«يقول بعضهم: (جندلٌ، وذلذلٌ) يحذف ألف جنادل وذلاذل، وينونون يجعلونه عوضاً من هذا المحذوف»[٢].

على حين يرى السيرافي أنَّ السر في الصرف راجع إلى النقص؛ إ قال:«قد تسقط ألف الجمع تخفيفا، فيقال: (جَنَدَل، وذَلَذَل) يريدون: جنادل وذلاذل، وهي أسافل القميص الطويل، ويصرفونه؛ لأنَّه نقص على البناء المانع للصرف»[٣].

وجعل منه ابن عطية العلة عند سيبويه راجعة إلى نقص البناء المانع، لا إلى التعويض المنصوص عليه في قول سيبويه سابقا، يقول ابن عطية في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾[٤]:« دخل التنوين في﴿غواش﴾ عند سيبويه؛ لنقصانه عن بناء (مفاعل)، فلما زال البناء المانع من الصرف بأن حذفت (الياء) حذفاً لا للالتقاء، بل كما حذفت من

---

(١) الخصائص:٢/ ٤١٠.

(٢) الكتاب:٤/٢٢٨.

(٣) شرح الكتاب:٣/ ٤٩٧.

(٤) سورة الأعراف، من الآية:/ ٤١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قوله:﴿والليل إذَا يَسْرِ﴾[١]، و﴿ذَلك ما كنَّا نَبْغِ﴾[٢]... وهذا كقولهم:(ذلــذل) بالتنوين، وهم يريدون:(الذلاذل) لما زال البناء»[٣].

أمَّا ابن يعيش فيذهب إلى أنَّ مراعاة اللفظ كانت سببا في الصــرف، وليس التعويض، أو نقص البناء المانع من الصرف؛لأن المحذوف للتخفيف كأنه في حكم المنطوق؛ إذ قال: «ألا ترى أنهم قــالوا: (ذلــذلا، وجنــدلا) فصرفوه، وإن كان المراد ذلاذل وجنادل غير مصروفين؛ لأنهمــا بزنــة مساجد، لكنهم حذفوا (الألف) منهما تخفيفا،وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به؛ ويؤيد وضوحا أن الألف مرادة؛ أنه قد اجتمــع فيهــا أربــع متحركات متوالية في كلمة مع كون (الألف) مرادة؛ فهو مصروف لمراعاة اللفظ »[٤]

- **صرف الأسماء التي على وزن يخص الفعل أو يغلب فيه:**

مع أنَّ من قواعدهم: أن كل اسم وزنه يخص الفعل أو يغلب فيه يمتنع صرفه، إلا أنَّ هناك أفعالا كذلك لكنها تصرف إذا سُمِّيَ بها، وذلــك مثــل المضاعف، نحو: (مُدَّ، وشُدَّ) وكذلك إذا كان معتل العين، نحو: (قِيل وبِيع)، فإنَّه يصرف في المعرفة، وكذلك إذا سميت بــ(ضُرِبَ) بعــد أن خففتــه، فقلت:(ضُرْب)، وفي (عُلِمَ): (عُلْم) فإنَّك تصرفه، وكلها على وزن (فعــل)، وقد تقرر أن (فُعَل) لا ينصرف علما للوزن الغالب فيه، الجواب على هــذا أنه ليس خرما للقاعدة، وإنما حصل هذا من أجــل مراعــاة اللفــظ، قــال الشاطبي:« أنَّ هذه الأفعال خارجة عن قصده؛ لأنَّهــا ليســت علــى وزن الأفعال؛لأنَّ (مُدَّ، وشُدَّ) في اللفظ فعل فهو (كمُدَّ، وقُفْلٍ) وهــو كثيــر فــي

---

(١) سورة الفجر، الآية:/٤.

(٢) سورة الكهف، من الآية:/ ٦٤.

(٣) المحرر الوجيز:/٧٠٤.

(٤) شرح المفصل:١/٧٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأسماء، وكذلك (ضُرْب، وعُلْم) على وزن (قُفْل) والعرب هنا إنما تراعي صورة اللفظ، غير مختصة بالأفعال، ولا غالبة فيه»[١].

- **الإصلاح بالتخفيف:**

من صور الإصلاح بالتخفيف:

- الفرار من اجتماع واوين في أول الكلمة لفظًا، كقولهم: (أواصل) في جمع واصلة، والأصل: وواصل بواوين: الأولى فاء الكلمة، والثانية: بدل من ألف فاعلة؛ وذلك من أجل إصلاح اللفظ [٢].

وعلة الإصلاح أمران:

الأول: أنَّ التَّضعيف في أول الكلمة قليل، وإنما جاء منه أحرف معلومة، كـ(ددن)، فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في (الواو)؛ لثقلها.

الثاني: أنهم لما كانوا يجيزون البدل في (وجوه)، ونحوه وهي واو مفردة؛ لأجل أنها بالضمة كالواوين، كانوا خلقاء أن يلزموا الإبدال إذا وجد الواوان؛ لأن الواوين أثقل من واو، وضمة [٣].

وإنما قلبت(الواو) همزة ولم تقلب ألفا ولا ياء؛ لأن الألف ساكنة لا يبتدأ بها، و(الياء) في اجتماعها مع (الواو) ثقل، فهربوا إلى حرف جلد يقرب من حروف العلة في المخرج ويجري مجراها في القلب والإبدال وهو(الهمزة)[٤].

- صرف الاسم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط:

---

(١) المقاصد الشافية:٥ /٦٥٢.

(٢) المقاصد الشافية:٩/ ٦٩.

(٣) التصريح: ٣٧٨/٥.

(٤) المقاصد الشافية:٩/ ٦٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ذكر الرماني أنَّ النحويين مجمعون على جواز صرف المؤنث السَّاكن الأوسط، وترك صرفه؛ لشهرة ذلك في كلام العرب، وللقياس على الاسم الأعجمي وإن خالف في ذلك الزجاج، يقول الرمانيُّ:« اعلم أن النَّحويين مجمعون على صرف المؤنث السَّاكن الأوسط وترك صرفه، وكان الزَّجاج يخالفهم؛ وحجته أنَّ السكون لا يغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف، والقول ما قاله النحويون؛لأن إجماعهم عليه لم يكن إلا لشهرة ذلك في كلام العرب مع أنهم قد أسقطوا؛ لقلة الحروف أحد الثقلين، وذلك إجماعهم في (نوح، ولوط) أنهما مصروفان وإن كانا أعجميين معرفتين؛ لنقصان الحروف، فمن حيث وجب هذا في الأعجمي، وجب في المؤنث؛ لنقصان الحروف والحركة»[١].

ونصَّ الرمانيُّ وإن لم يكن فيه ترجيح لأحد الحكمين الصرف والمنع، إلا أن سيبويه يرى أن الأرجح المنع؛ إذ قال:« اعلم أنَّ كل مؤنث سميّته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميّته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنا، وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنّث، كسعاد فأنت بالخيار: إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود، وتلك الأسماء نحو:(قِدْر، وعَنْز، ودَعْد، وجُمْل، ونُغْم، وهِنْد) » [٢]؛ وإنما كان الأرجح ترك الصرف عند سيبويه لاجتماع العلتين: التأنيث والتعريف، قال السيرافي: «الأقيس عند سيبويه ترك الصرف؛ لأنه قد اجتمع فيه التأنيث والتعريف » [٣].

على أن ابن خروف ذهب إلى أنَّه يحتمل أن يكون الشَّاعر ممن يصرف أو لا يصرف؛ إذ قال:« يحتمل أن يكون الشاعر ممن يصرف أو

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/ ٤٦١.

(٢) الكتاب:٣/ ٢٤١،٢٤٠

(٣) شرح الكتاب: ٤ /١٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لا يصرف، فاستعمل لغته، ولغة غيره» [١].

وأما الصَّرف فكان القياس عند ابن يعيش من أجل مراعاة اللفظ؛ إذ قال: «القياس الصرف؛ لأنَّ مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب»[٢]؛ ووجه مراعاة اللفظ أنَّ الثُّلاثيَّ مبناه على الخفة، ولاسيما إذا أضيف إلى ذلك نقصان الحركة، فكانت خفة اللفظ مقاومة أحد السببين العلمية والتأنيث، قال السيرافي:« نقصان الحركة ليس مما يغير الحكم، وإنَّما صرفه من صرفه؛ لأنَّ هذا الاسم قد بلغ نهاية الخفة في قلة الحروف والحركات، فقاومت خفتها أحد الثقلين»[٣].

- **الإصلاح بالاعتراض:**

هذا اللون حاصل في الجمل الاعتراضية التي تضفي على الكلام تقوية، وتسديدا، أو تحسينا، وقد نص على ذلك ابن هشام؛ إذ قال: «المعترضة بين شيئين؛ لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا، وقد وقعت في مواضع» [٤].

- **الإصلاح بالاعتماد:**

من صور هذا النَّوع:

- الابتداء بالوصف:

قال ابن يعيش:« اعلم أنَّ قولهم: (أقائم الزَّيدان؟) إنَّما أفاد نظرًا إلى المعنى؛ إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتم الكلام؛ لأنَّه فعلٌ وفاعلٌ، وقائم هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى، فلمَّا كان الكلام تامًّا من جهة

---

(١) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: / ٣٢٨.

(٢) شرح المفصل: ١/ ٧٠.

(٣) شرح الكتاب: ٤ / ١٢.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٣٨٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المعنى أرادوا إصلاح اللفظ، فقالوا:(أقائم) مبتدأ، و(الزيدان) مرتفع به، وقد سدّ مسدّ الخبر من حيث إنّ الكلام تم به، ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة»[١].

وقد وضح ابن مالك سبب استغناء هذا الوصف عن الخبر، فقال:« سبب استغنائه عن الخبر شدة شبهه بالفعل؛لأنّ قولك:(أضارب الزيدان)؟ بمنزلة:(أيضرب الزيدان)؟ فكما لا يفتقر:(أيضرب الزيدان)، إلى مزيد في تمام الجملة، كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته، ولأنّ المطلوب من الخبر إنّما هو تمام الفائدة، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه، فلم يحتج إلى خبر لا في اللفظ، ولا في التقدير»[٢].

ومرد ذلك كله اعتماده:«لأنّه بالاعتماد يتقوى فيه جانب الفعل؛ لأنّه إذا وقع في الصلة نائب عن الفعل، وبذلك يعمل وإن كان بمعنى الماضي، وإذا وقع صفة أو حالا أو خبرا فهو قد وقع في موضع الاسم المشتق، وأيضا ذلك موضع تقع فيه الجملة الفعليّة كثيرًا والاستفهام أيضًا طالب الفعل وكذلك النّفي؛ ولذلك يترجح معهما النّصب في باب الاشتغال فلذلك لم يعمل إلا أن يعتمد، وهذا التّعليل موافق للسّماع؛ إذ لم ينقل نحو:(قائم الزيدان) إلا نادرًا بحيث لا ينبني عليه قياس، وأيضًا فإنّ اسم الفاعل اسم محض، واشتقاقه لا يوجب له العمل عمل الفعل؛ إذ يلزم أن يعمل كل مشتق عمل فعله الذي اشتق منه، أو من مصدره كـ(المسجد، والمربع، والمصيف، والمغرفة) وما أشبه ذلك، ولكنّه إنّما يعمل إذا تقدم ما يطلب بالفعل، أو كان في موضع لا تدخل عليه فيه العوامل اللفظية التي تدخل على الاسم، كالنعت والخبر، فيقوى فيه حينئذ جانب الفعل » [٣].

---

(١) شرح المفصل:١ /٩٦.

(٢) شرح التسهيل: ١/ ٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) المقاصد الشافية:١ / ٥٩٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا النوع لا يلزم من لا يشترط الاعتماد في الابتداء، كالأخفش والكوفيين [١].

- **صور أخرى من إصلاح اللفظ:**
  - **امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرا:**

نصَّ على ذلك ابن جنّي في معرض حديثه عن إصلاح اللفظ؛ إذ قال: «من ذلك: امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرًا، نحو:(أرْطىً، ومِعْزىً، وحَبَنْطىً، وسَرَنْدَىً، وزَبَعْرَىً، وصَلَخْدَىً) وذلك أنّها إذا وقعت طرفًا وقعت موقع حرف متحرك؛ فدلَّ ذلك على قوتها عندهم، وإذا وقعت حشوًا وقعت موقع السَّاكن؛ فضعفت لذلك، فلم تقو، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمت متحركة، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية فقلت: (خاتم) ملحق بـ(جعفر) لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك؛ ليكون أقوى لها، وأدل على شدة تمكنها، وليعلم بتنوينها أيضًا، وكَون ما هي في على وزن أصل من الأصول له أنها للإلحاق به، وليست كذلك ألف (قبعثرى، وضبغطرى)؛ لأنَّها وإن كانت طرفًا ومنونة، فإنَّ المثال الذي فيه لا مصعد للأصول إليه، فيلحق هذا به؛لأنَّه لا أصل لها سداسيًّا،فإنَّما ألف (قبعثرى) قسم من الألفات الزَّوائد في أواخر الكلم ثالث، لا للتأنيث،ولا للإلحاق فاعرف ذلك»[٢].

  - **امتناعهم أن يقولوا:(انتظرتُك وطلوعَ الشمس):**

هذه المسألة تتعلق بباب المفعول معه وهو :اسم، فضلة، تال لواو، بمعنى مع، تالية لجملة ذات فعل أو ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه، نحو: (سرت والنيل).

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية:١/٣٣٣، والارتشاف:٣/ ١٠٨٢، ١٠٨٣، وشرح الأشموني:١/ ١٩٢.

(٢) الخصائص: ١/٣٢١،٣٢٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولابن جني مذهب في الاسم الواقع بعد (الواو) التي بمعنى (مع)، وأنَّه لا يصلح أن يكون مفعولا معه إلا إذا صلح العطف،وكل موضع لا يصلح فيه العطف لم يجز فيه النَّصب على المفعول معه؛ وذلك إذ قال:«أما (الواو) مع المفعول معه في نحو: (قمت وزيدا)،فجارية هنا مجرى حروف العطف؛ الدلالة على ذلك أنّ العرب لم تستعملها قط بمعنى(مع) إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (قمت وزيدا)، أي: مع زيد، قد كان يجوز لك أن تقول فيه: (قمت وزيد)، فتعطف (زيدًا) على ضمير الفاعل، وكذلك قولهم: (لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها) قد كان يجوز لك أن تعطف، فتقول: وفصيلها، وكذلك قولهم:(جَاء البردُ والطَّيَالِسَةَ) قد كان يجوز أن تقول: (والطيالسة)، فترفع على العطف، فلما كانت (الواو) في المفعول معه جارية مجرى حروف العطف، وحروف العطف غير عاملة جرًّا ولا غيره، لم يجز أن يجر بها إذا أوصلت الفعل إلى المفعول معه، كما يجر بحروف الجر؛ لأنَّها قد أوصلت الأفعال، ويؤكد أيضا عندك أن (الواو) التي بمعنى مع جارية مجرى حروف العطف، وأنها لا توقع إلا في الأماكن التي لو عطف بها فيها لصلح ذلك امتناع العرب والنحويين من إجازتهم (انتظرتك وطلوع الشمس)، أي: مع طلوع الشمس، قالوا وإنَّما لم يجز ذلك؛ لأنك لو رمت هنا أن تجعلها عاطفة، فتقول: (انتظرتك وطلوع الشمس)، فترفع (الطلوع) عطفا على (التَّاء) لم يجز؛ لأنَّ طلوع الشمس لا يجوز منه انتظار أحد، كما يجوز أن تقول:(قمت وزيد) فتعطف (زيدا) على (التاء)؛لأنه قد يجوز من زيد القيام، فهذا مذهب من الوضوح على ما تراه»[1].

ولما كان طلوع الشمس لا يتأتى منه انتظار، رأى أنه لا يصلح أن تقول:(انتظرتك وطلوع الشمس)، أي: مع طلوع الشَّمس؛ لعدم صحة العطف فيه، ونصب (طلوع) في هذه الحالة على الظرفية لا على أنها مفعول معه، و(الواو) مصلحة لهذا النصب؛ ولذلك عدها من مسائل إصلاح اللفظ؛ إذ قال:

---

(١) سر صناعة الإعراب:١/ ١٢٧، ١٢٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

«امتناعهم أن يقولوا: (انتظرتُك وطلوعَ الشمس)،أي: مع طلوع الشمس، فينصبوه على أنَّه مفعول معه، كما ينصبون نحو: (قمت وزيدًا)، أي: مع زيد، قال أبو الحسن: وإنَّما ذلك؛لأنَّ (الواو) التي بمعنى (مع) لا تستعمل إلاَّ في الموضع الذي لو استُعملت فيه عاطفةً لجاز، ولو قلت:(انتظرتك وطلوعُ الشمس)، أي: وأنتظركَ طلوعُ الشمس لم يجز، أفلا ترى إلى إجرائهم (الواو)غير العاطفة في هذا مُجرى العاطفة، فكذلك أيضًا تجرى الفاء غير العاطفة في نحو:(أمّا زيدٌ فمنطلق) مجرى العاطفة، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها»[١].

والذي حمل ابن جني على صواب ما ذهب أنَّه رأى أبا الحسن يذهب في المفعول معه إلى أنَّ انتصابه انتصاب الظرف، يقول ابن جني: «على أن أبا الحسن قد كان يذهب في المفعول معه إلى أن انتصابه انتصاب الظرف، قال: وذلك أنَّ (الواو) في قولك: (قمت وزيدا) إنما هي واقعة موقع (مع)، فكأنَّك قلت: (قمت مع زيد)، فلما حذفت (مع)، وقد كانت منتصبة على الظَّرف، ثم أقمت (الواو) مقامها انتصب زيد بعدها على معنى انتصاب مع الواقعة الواو موقعها، وإذا كان ذلك كذلك وقد كانت مع منصوبة بنفس قمت بلا واسطة، فكذلك يكون انتصاب (زيد) بعد (الواو) المقامة مقامها جاريًا مجرى انتصاب الظروف، والظروف مما يتناولها قمت بلا وساطة حرف، فكأنَّ (الواو) الآن على مذهب أبي الحسن ليست موصلة لقمت إلى زيد، كما يقول كافة أصحابنا، وإنَّما هي مصلحة لزيد أنْ ينتصب بتوسطها انتصاب الظَّرف، وليست موصلة للفعل إلى ما بعده إيصال حروف الجر الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها؛ فلذلك لم يجر بالواو في المفعول معه فهذه حال الواو»[٢].

---

(١) الخصائص:١/ ٣١٤.

(٢) سر صناعة الإعراب: ١/ ١٢٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

يطيب لي بعد هذا الرحلة الميمونة المباركة، والتي أفدت منها أيما إفـادة في رحاب قوالب العربية أن أسجل أهم النتائج التي انتهيت إليها، والتي منها:

- إصْلاحُ اللَّفْظِ وتَحْسِينه، بَابٌ واسع عَظِيمٌ.
- لا يُمكِنُ الفَصلُ بَيْنَ اللفظِ ومَعْنَاه بحال من الأحوال، كأن تكون العنايـة بأحدهما دون الآخر،أو على حساب الآخر.
- عنايةَ العرب بالألفاظ ليست بأقل من عنايتها بالمعاني.
- تنوعت العنايةَ بإصلاح اللفظ، وقد كان من مظاهر هذا العناية: أن عقد لها العلماء أبوابا خاصة بذلك، كابن جني في الخصائص، وابن هشـام في التذكرة، والسيوطي في الأشباه والنظائر.
- اختلف العلماء في تحديد موقف سيبويه من قضية العناية بإصلاح اللفظ، وثبت لدى البحث أنَّ دعوة سيبويه لإصلاح اللفظ لم تكن بأقـل مـن دعوته لإصلاح المعنى، بل تراه يفضل عند التساوي الألفـاظ علـى المعاني، كما أثبت ذلك الرماني.
- تعددت صور إصلاح اللفظ، وكان من أهمها لديهم:الإصلاح بالتأكيـد، الإصلاح بالزيادة، الإصلاح بالعدول، الإصـلاح بالتقـديم، الإصـلاح بالوصلة، الإصلاح بالتسكين، الإصلاح بالإدغام، الإصلاح بالحـذف، الإصلاح بالوصف، الإصلاح بالتأخير، الإصلاح بالإبدال، الإصـلاح بالفصل، الإصلاح بتـرك الفصل،الإصـلاح بـالتعويض، الإصـلاح بالتخفيف، الإصلاح بالاعتراض،الإصلاح بالاعتماد، وغير ذلك.
- في تقدير البحث أن إصلاح اللفظ لم يبلغ في العناية به، والـدعوة إليـه مبلغ عنايتهم بالمعاني، فكان لزاما على البحـث الوقـوف أمـام هـذه القضية؛ لأن الألفاظ كما قال ابن يعيش: قوالب للمعاني.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسـلم تسليما كثيرا.

د/إبراهيم علي إسماعيل صبح

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثبت المصادر والمراجع

- أولا: القرآن الكريم.
- ثانيا: بقية المصادر المراجع:

ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ ارتشاف الضَرَب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تأليف/ عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور/عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، دار الكتب العلمية ـ بيروت – لبنان.

ـ الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ إعراب القرآن للنحاس،تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد،عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ ألفية ابن مالك في النحو والصرف للعلامة/ محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، دار الأقصى

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت – لبنان ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

ـ بدائع الفوائد للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجوزيـــة (٧٥١ هـــ)، تحقيق/ علي بن محمد العمـــران، دار عـــالم الفوائد للنشر والتوزيع.

ـــ البديع في نقد الشعر لأبي المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن منقذ الكناني، تحقيق الدكتور/ أحمد أحمد بدوي، والـــدكتور /حامد عبد المجيد، ومراجعة الأستاذ/ إبراهيم مصـــطفى، الجمهوريـــة العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

ـــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـــ صيدا ـــ بيروت.

ـــ البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥ هـــ)، تحقيق الشيخ/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعـــة الســـابعة ١٤١٨ هـــ ـــ ١٩٩٨ م

ـــ البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بـــن عبـــد الله بـــن بهـــادر الزركشي(٧٩٤هـــ) حققه الشيخ/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي، الطبعـــة الأولـــى ١٣٧٦ هـــ ـــ ١٩٥٧ م.

ـــ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لابن مالك، ألفـــه أبـــو حيـــان الأندلسي، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم ـــ دمشق، الطبعـــة الأولى ١٤١٨هـــ ـــ ١٩٩٧م.

ـــ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيـــق الـــدكتور/ عبد الفتاح بحيري إبـــراهيم، الزهـــراء للإعـــلام العربـــي، الطّبعـــة الأولى١٤١٨هـــ ـــ ١٩٩٧م.

ـــ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني،تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى ١٤١٨هـــ ـــ ١٩٩٧م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ـ تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بـأبي حيـان الأندلسي الغرناطي، دار الكتاب الإسلامي القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

ـ تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب للإمام محمد الرازي فخر الدين(٦٠٤هـ)، دار الفكر للطباعـة والنشـر والتوزيع بيروت لبنان،الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ـ١٩٨١م.

ـ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تأليف أبي الحسن علـي بـن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي المعروف بـابن خـروف (٦٠٩ هـ)، دراسة وتحقيق/ خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، الجماهيرية العظمى - طرابلس، الطبعة الأولى١٤٢٥هـ ـ ١٩٩٥هـ.

ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالـك للمـرادي، تحقيق الدكتور/عبد الرحمن علي سـليمان، دار الفكـر العربـي ـ القـاهرة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبـي جعفـر محمـد بـن جريـر الطبري(٣١٠ هـ) تحقيق الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولـى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

ـ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه المشهور بصحيح البخاري للإمام/ أبـي عبـد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

ـ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي،تحقيق الدكتور/ فخر الـدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الطبعة الأولى١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الطبعة الأخيرة، الحلبي١٩٤٠م.
ـ حاشية الصبان على الأشموني، دار إحياء الكتب العربية.
ـ حاشية ياسين العليمي على التصريح للشيخ خالد الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
ـ الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تصنيف أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي(٣٧٧ هـ)، حققه/ بدر الدين قهوجي، بشير جويجالي، راجعه ودققه/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، دار صادر ـ بيروت.
ـ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الشيخ /محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
ـ الدر المصون في علم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
ـ درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تحقيق الشيخ / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة ١٩٩٧م.
ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، دار الجيل ـ بيروت ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
ـ ديوان ذي الرمة، تحقيق/ كارليل هنري هيس، كمبردج ١٩١٩م.
ـ ديوان الفرزدق، نشر الصاوي١٣٥٤ه.
ـ السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف، دار

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المعارف،الطبعة الثالثة.

ـ سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط وحسين الأسد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ـ شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد والدكتور/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م

ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح.

ـ شرح الرضي على الكافية،تحقيق الدكتور/ يوسف حسن عمر، دار الفكر العربي ـ القاهرة

ـ شرح شافية ابن الحاجب للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي مع شرح شواهده للعالم الجليل /عبد القادر البغدادي، حققهما وضبط غريبهما الأساتذة/ محمد نور الحسن،ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع ـ القاهرة.

ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ شرح كتاب سيبويه، تأليف أبي سعيد السيرافي(٣٦٨ه)،تحقيق /أحمد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٩ه ـ ٢٠٠٨م.

ـ شرح اللمع للأصفهاني الباقولي،تحقيق الدكتور/إبراهيم محمد أبو عباة، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى١٤١٠ه ـ١٩٩٠م.

ـ شرح المفصل لابن يعيش النحوي(٦٤٣ هـ)، مكتبة المتنبي ـ القاهرة.

ـ الصناعتين:الكتابة والشعر، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (٣٩٥هـ)، نظارة المعارف العمومية، الآستانة ١٣١٩هـ.

ـ الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق / محمد جميل غازي، مطبعة المدني ـ القاهرة.

ـ أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية، مع تحقيق كتابه: شرح الجمل إعداد/ حماد بن محمد حامد الثمالي، جامعة أم القرى كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا ١٤٠٩ه - ١٤١٠ه.

ـ علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق(٣٢٥ه)،تحقيق الدكتور/محمود جاسم الدرويش،مكتبة الرشد-الرياض، الطبعة الأولى١٤٢٢ه.

ـ العمدة في محاسن الشعر، وآدابه، ونقده لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي(٤٥٦ هـ) حققه، وفصله، وعلق حواشيه الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العسقلاني(٨٥٢ه)، قرأ أصله تصحيحا وتعليقا الشيخ / عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة بيروت ــ لبنان.

ــ القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٧١ه-١٩٥٢م.

ــ الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح/ الشيخ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

ــ اللامات لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، دار صادر ــ بيروت، الطبعة الأولى١٤١٢ه ــ ١٩٩٢م.

ــ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور/ عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى١٤١٦هـ ــ ١٩٩٥م.

ــ اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي الحنبلي (المتوفى بعد سنة ٨٨٠هـ) تحقيق وتعليق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والدكتور/ محمد سعد رمضان حسن، والدكتور/ محمد المتولي الدسوقي حرب، منشورات دار الكتب العلمية بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.

ــ لسان العرب لابن منظور، تحقيق/عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف.

ــ مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق الشيخ/ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة.

ــ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م.

ــ المحصول في شرح الفصول لابن إياز، إعداد/محمد صفوت محمد علي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رسالة دكتوراه محفوظة بمكتبة كلية اللغة العربيـــة بالقـــاهرة ١٩٧١م، برقم/ ١٨٢.

ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق وتعليق / محمـــد كامـــل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحـــث العلمـــي وإحيـــاء التـــراث الإسلامي١٤٠٥هـ -١٩٨٤م.

ـ المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان،الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

ـ معاني القرآن للفراء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الدر المصرية للتأليف والترجمة.

ـ معاني القرآن للنَّحاس، تحقيق الشيخ/ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى ـ معهد البحوث العلميـــة وإحيـــاء التـــراث، الطبعـــة الأولـــى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لياقوت الحموي، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

ـ معجم المؤلفين(تراجم مصنفي الكتب العربية)، تأليف/ عمررضا كحالة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشـــيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعـــة محمـــد علـــي صـــبيح وأولاده.

ـ المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(٧٩٠ هـ)، جامعة أم القرى ـ معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

ـ المقتضب لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق الشيخ / محمـــد عبـــد الخـــالق عضيمة المجلس الأعلى للشؤون الإســـلامية ـ جمهوريـــة مصـــر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العربية.

- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لنور الدين أبي علي ء الأشموني(٩٢٩هـ)، دار إحياء الكتب العربية.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٨٣٣ه)، أشرف على تص الأستاذ/علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبيا وغريبه،تأليف أبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، در وتحقيق الأستاذ/ رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، وزارة الأوق والشؤون الإسلامية١٤٢٠ه - ١٩٩٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، دار المعرفة للطباع والنشر بيروت - لبنان.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner